الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

تموز/يوليو 2020-حزيران/يونيو 2022

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
.نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/9

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات

تموز/يوليو 2020-حزيران/يونيو 2022

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

2300188A

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير الوضع المعقَّد للنساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2020 إلى 30 حزيران/يونيو 2022. ويصف كيف استمرت معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات من الآثار السلبية للاحتلال والعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. ويركّز على الآثار الناجمة عن السياسات الإسرائيلية، من تزايد الأنشطة الاستيطانية والتهديدات بعمليات الطرد القسري وهدم المنازل، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية، والنتائج المترتبة على خمسة عشر عاماً من الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة. ويتناول التقرير بشكل خاص تأثُّر النساء بعمليات التهديد بالإخلاء في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية، وعواقب التصعيد العسكري في غزة في أيار/مايو 2021. وقبل هذا التصعيد الأخير، كانت غزة تعاني من أزمة إنسانية طال أمدها بسبب الآثار التراكمية للحصار والهجمات العسكرية المتتالية. وقد تعقَّد الوضع بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي المستمر، وتفاقمت المعاناة بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وشملت الآثار الإنسانيّة لهذا الوضع جميع الفلسطينيين في غزّة، لكنها طالت النساء والفتيات بشكل خاص، بسبب أوجه عدم المساواة القائمة من قبل بين الجنسين، وغيرها من العوامل الاجتماعية والثقافية، ولا سيّما ارتفاع مخاطر الوقوع في الفقر وزيادة التعرُّض لجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

وظلّت النساء والفتيات الفلسطينيات يواجهن التمييز الراسخ وانتهاكات الحقوق داخل مجتمعهن في سياق المعايير الأبوية التقليدية، وديناميات السلطة غير المنصِفة، وعدم تسجيل أي تقدّم في مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بسبب تجزئة الأرض الفلسطينية وعدم القدرة على التئام المجلس التشريعي الفلسطيني، من بين أسباب أخرى. ورغم التدابير العديدة التي نفذتها حكومة دولة فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيّما إطلاق خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات متفشياً، كما تقلّصت مشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد. وفي حين تواجه جميع النساء والفتيات تمييزاً قائماً على نوع الجنس، يسلِّم هذا التقرير بأن النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكِّلن مجموعة متنوّعة، تشكَّلت تجاربهن بفعل عوامل متقاطعة، ويتمايزن، على سبيل المثال لا الحصر، في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمستوى التعليمي، وحتى في وضع الإقامة في سياق مجتمع يعاني من ازدياد التجزئة فيه، جغرافياً وإدارياً. ويتوقّف التقرير عند عمل وزارة شؤون المرأة، ويصف الدور الحاسم الذي لا تتوانى الناشطات ومنظمات المجتمع المدني عن القيام به في الدعوة إلى النهوض بحقوق جميع النساء والفتيات، كجزء من حقوق الشعب الفلسطيني ككل. ويخلُص التقرير إلى مجموعة توصيات تغطي طيفاً عريضاً من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المراعية لمسائل الفوارق بين الجنسين، إلى جانب تدابير اقتصادية واجتماعية ترمي إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات ورفاههنّ.

الرسائل الرئيسية

منظمات حقوق المرأة

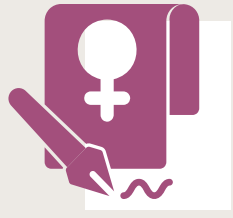

واجهت تقلصاً في الحيّز المدني

واجهت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما فيها منظمات حقوق المرأة، تقلصاً في الحيّز المدني بسبب التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية.

الانقسام السياسي المستمر

يؤخّر توحيد الأُطُر القانونية

يؤخّر الانقسام السياسي المستمر توحيد الأُطُر القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث تتسق مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

حصار غزة

تقيَّد الوصول إلى الخدمات الأساسية

لحقت خسائر فادحة بالنساء والفتيات

تضاعف عبء الرعاية

تزايد العنف القائم على نوع الجنس

لحقت خسائر فادحة بالنساء والفتيات من جراء حصار غزة، إذ تدهورت الظروف المعيشية، وتقيَّد الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتضاعف عبء الرعاية، واشتد التعرُّض لجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

شابات من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة

التخفيف من المخاطر والتهديدات

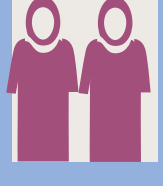

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أَطلقت شابات، من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حملات للدفاع عن حقوقهن والتخفيف من المخاطر والتهديدات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

المحتويات

موجز تنفيذي 3

الرسائل الرئيسية 4

1. الأرض الفلسطينية المحتلة: لمحة عامة 7

ألف. التطورات السياسية والأمنية الرئيسية 8

باء. آثار الاحتلال 13

2. التطورات القانونية ومواءمتها مع الأطُر الدولية 17

ألف. المواءمة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 18

باء. بيجين +25 20

جيم. أجندة المرأة والسلام والأمن 20

3. الملامح الديمغرافية والصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات 23

ألف. الإحصاءات السكانية 24

باء. المؤشرات والاتجاهات الصحية 26

جيم. العنف القائم على نوع الجنس 27

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية 29

ألف. العمل 30

باء. المشاركة السياسية 32

5. التقدم والصمود والتحديات 35

ألف. الصمود والحراك على مستوى القاعدة الشعبية 36

باء. منظمات حقوق المرأة وحراكها 38

6. النتائج والتوصيات 41

المراجع 45

الحواشي 52

قائمة الجداول

الجدول 1. نبذة عن الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 13 25

الجدول 2. ملخص المؤشرات الديمغرافية 24

الجدول 3. مؤشرات التعليم حسب نوع الجنس 32

قائمة الأشكال

الشكل 1. الإصابات الفلسطينية الناجمة عن الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021 9

الشكل 2. مؤشرات العمل حسب الجنس للربع الأول من عام 2022 30

الشكل 3. المشاركة السياسية للنساء: النسبة المئوية للنساء في هيئات صُنع القرار 33

قائمة الأطر

الإطار 1. مقتل الصحافية المخضرمة شيرين أبو عاقلة 11

الإطار 2. إفادة مريم الخضيرات (55 عاماً) من خربة زنّوتة، الخليل 12

الإطار 3. نقطة تركيز: مشروع قانون حماية الأسرة 19 21

الإطار 4. المشاريع الزراعية المملوكة للنساء في قطاع غزة 31

الإطار 5. حملة تتصدّر المنصّات: #أنقذوا حي الشيخ جرّاح 37

الإطار 6. النساء في قلب مقاومة بيتا 38

الإطار 7. النضال من أجل العدالة والمساءلة عن مقتل شيرين أبو عاقلة 38

1. الأرض الفلسطينية المحتلة:

لمحة عامة

1. الأرض الفلسطينية المحتلة: لمحة عامة

تُصْدِر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقارير كل سنتين عن حالة النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة، عملاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2003/42 و2021/5 بشأن حالة المرأة الفلسطينية ومساعدتها، وقرار الإسكوا 330 (XXX) الذي يطلب من الأمانة التنفيذية رصد وتحليل وتوثيق التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي. وتقدم التقارير لمحة عامة عن التقدم والانتكاس في النهوض بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان للنساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

وتستند المعلومات الواردة في التقارير إلى البيانات التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإلى التحليلات والحالات التي توثقها كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الصحة العالمية. واستُكمِل التحليل ببيانات ومعلومات قدمتها وزارة شؤون المرأة ووزارة الصحة في دولة فلسطين، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات التنمية الدولية.

تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، مناطقَ غير متصلة ببعضها من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومن قطاع غزة. وقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية رسمياً في عام 1980 في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[1]. ووفقاً لاتفاقات أوسلو[2] بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، تنقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، تعرف بالمناطق (أ) و(ب) و(ج). تقع المنطقة (أ) تحت الولاية المدنية والسيطرة الأمنية لحكومة فلسطين[3]، في حين تخضع المنطقة (ب) للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية. وتخضع المنطقة (ج)، التي تشكل 60 في المائة من الضفة الغربية، للسيطرة الإسرائيلية العسكرية الكاملة والمدنية الجزئية، وتحتوي على مستوطنات إسرائيلية، وطُرق مخصَّصة للمستوطنين دون غيرهم، ومناطق عسكرية ومناطق إطلاق نار. وعملاً ببروتوكول عام 1997 المتعلق بإعادة الانتشار في الخليل، واصلت إسرائيل ممارسة السيطرة الكاملة على 20 في المائة من مدينة الخليل، المعروفة باسم H2. ومنذ حزيران/يونيو 2007، يخضع قطاع غزة لحصار بري وجوي وبحري مُنْهِك تفرضه إسرائيل.

ألف. التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

يعيش سكان الأرض الفلسطينية المحتلة تحت أطول احتلال في التاريخ الحديث، ويُقدَّر عددهم، في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، بنحو 5.35 مليون فلسطيني[4]. وخلال فترة السنتين التي يغطيها التقرير، اشتد تدهور الأوضاع السياسية والأمنية، فبات العيش بسلام

وأمان غاية بعيدة المنال بالنسبة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات.

وواصلت إسرائيل تدابيرها الأحادية الجانب التي تقوِّض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة لديها مقومات البقاء وإمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وليس الحصار الشامل على قطاع غزة، في الواقع، إلا عقاباً جماعياً[5] لنحو 2.1 مليون فلسطيني. وبالنسبة إلى هؤلاء، فرغم أن مَعْبَر رفح، الخاضع للسيطرة المصرية، ظل مفتوحاً لحوالي نصف الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان ذلك على أساس شروط لم يستوفِها العديد من الراغبين في السفر من خلاله[6]. والحصول على إذن لعبور رفح يستغرق وقتاً، والمرور عبر صحراء سيناء شاق وخطير غالباً[7]. وظل تحصيل النساء والفتيات لحقوق الإنسان الخاصة بهن، ولا سيما حرية التنقُّل وحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محدوداً أو مجتزأً.

وفي الضفة الغربية، أمعن الاحتلال في مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها، وفي فرض القيود على الوصول، وفي ممارسة تدابير عسكرية أخرى، وفي انتهاك حقوق الفلسطينيين. ومنذ تشكيل الحكومة الإسرائيلية في حزيران/يونيو 2021، ازداد النشاط الاستيطاني بشكل ملحوظ، وتَسارَع اعتماد خطط التوسُّع في كتل المستوطنات (بما في ذلك في الخليل لأول مرة منذ 40 عاماً)، وطُرق المستوطنين، والمحميات الطبيعية في الضفة الغربية[8].

1. السياق الأمني في غزة

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل 265 فلسطينياً (من بينهم 41 امرأة و23 فتاة)[9]، وأُصيبَ 2,401 (من بينهم 482 امرأة و276 فتاة)[10]. ووَقَعَت الغالبية العظمى من الإصابات خلال التصعيد الذي حدث من 10 إلى 21 أيار/مايو 2021، الذي كان الأشد على غزة منذ عام 2014. وخلال فترة الأحد عشر يوماً تلك، نفَّذ الجيش الإسرائيلي ضربات من الجو والبر والبحر، فتفاقمت الأزمة الإنسانية الحرجة في غزة، حيث ضيّقت القيود المفروضة منذ فترة طويلة على تقديم الخدمات الأساسية، ودمّرت الوصول إلى سُبُل العيش، وأطاحت بالاقتصاد.

وخلال التصعيد في أيار/مايو 2021، قُتل 242 فلسطينياً، من بينهم 66 طفلاً (من بينهم 23 طفلة)، و38 امرأة (من بينهن أربع حوامل)، و138 رجلاً، استناداً إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان (الشكل 1)[11]. وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية بأن 1,948 فلسطينياً أصيبوا بجروح، من بينهم 610 أطفال و398 امرأة (من بينهن ثلاث حوامل) و940 رجلاً[12]. وألحق التصعيد العسكري المزيد من الضرَّر بالبنية التحتية الخدمية المتهالِكة أصلاً في غزة، ما زاد حدة الآثار المدمِرة للحصار وعمليات التصعيد العسكرية السابقة (في 2009-2008 و2012 و2014).

وكانت حصيلة التصعيد أضراراً ودماراً في 331 مرفقاً تعليمياً، و33 مستشفىً وعيادة صحية أولية، و290

الشكل 1. الإصابات الفلسطينية الناجمة عن الأعمال العدائية في أيار/مايو 2021

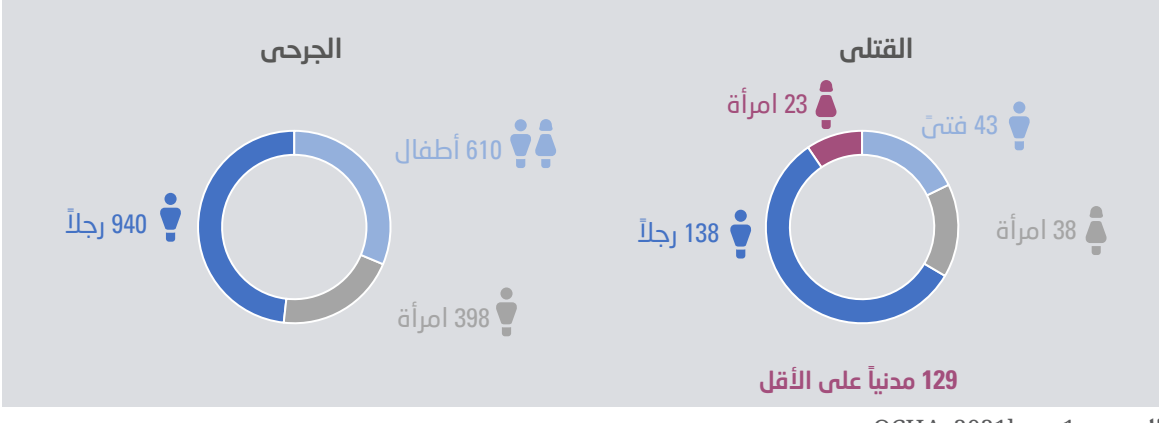

المصدر: OCHA, 2021b, p. 1.

مرفقاً للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[13]. وقد أدت هذه الأضرار إلى زيادة عدد الإصابات بكوفيد-19، وإلى إرهاق نظام الرعاية الصحية المثقل أصلاً، وزادت القيود على وصول الأسر المعرَّضة للمخاطر إلى المياه والصرف الصحي. وقُدِّرت الأضرار المادية الناتجة عن التصعيد بنحو 290 مليون إلى 380 مليون دولار في واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في العالم، والخسائر الاقتصادية بنحو 105 ملايين إلى 190 مليون دولار في منطقة لا تزال تتعافى من الصدمات السابقة[14].

في ذروة تصعيد أيار/مايو 2021، نزح أكثر من 117,000 من سكان غزة طلباً للحماية واللجوء في منازل الأقارب أو مدارس الأونروا. وبلغ عدد الوحدات السكنية المتضرِّرة جزئياً 59,226، في مقابل 2,604 وحدات متضرِّرة بشدة أو كلياً[15]. وبعد مرور عام، لا تزال 1,300 أسرة (7,300 شخص) دُمِّرت منازلها مشردة داخلياً، وبسبب الافتقار إلى الموارد المالية والقيود المفروضة على استيراد مواد البناء، لا تزال 21,300 أسرة تعيش في ظروف غير صحية ومكتظة[16].

2. السياق الأمني في الضفة الغربية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت سيادة حكومة فلسطين أو سلطتها أو ولايتها على المنطقة (ج)، والمنطقة H2 من الخليل، والقدس الشرقية محدودة إلى معدومة. وقد أضعف انعدام السيادة والقيود على التنقُّل، مثل نقاط التفتيش قدرة المؤسسات الحكومية الفلسطينية على تقديم الخدمات في المجتمعات الفلسطينية، فقوّض جهود تفعيل نظام الإحالة الوطني المشترك بين المؤسسات للنساء الناجيات أو المعرَّضات لخطر العنف القائم على نوع الجنس، وحال دون توفير المأوى أو الأماكن الآمنة الأخرى[17].

وسرَّعت إسرائيل توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهذه المستوطنات غير قانونية، وتتسبّب بمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أدت سياسات الاستيطان وغيرها من السياسات الإسرائيلية ذات الصلة، بما فيها السياسات التمييزية أو التي تبلغ مستوى العقاب الجماعي، إلى إيجاد بيئة قسرية للنساء والفتيات الفلسطينيات في المناطق (ج) وH2 والقدس الشرقية، ما دفعهن إلى مغادرة منازلهن في ما يمكن أن يُعتبر عملية ترحيل قسري، تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني[18].

وشهِدت الضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية، ارتفاعاً في عدد الإصابات بين الفلسطينيين بسبب العنف الذي يمارسه المستوطنون، وفي التهديدات بإخلاء المنازل والنزوح القسري، وفي عمليات الاعتقال[19]. وقد أفاد مقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بأن مواصلة إسرائيل لاحتلالها يتطلب منها تصعيداً مطّرداً للعنف[20]. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قُتل 156 فلسطينياً (من بينهم 11 امرأة) في الضفة الغربية بالرصاص الحي[21]، وأُصيب 23,828 فلسطينياً بجروح، إثر استنشاق الغاز المسيل للدموع والإصابة برصاصات مطاطية، وكان نحو 30 في المائة منهم قد أصيبوا بجروح في بيتا (نابلس)[22] خلال احتجاجات على بناء مستوطنة جديدة في بلدتهم. وفي القدس الشرقية، استخدمت الشرطة الإسرائيلية القوة غير الضرورية والمفرِطة بشكل منهجي لتفريق الفلسطينيين الذين كانوا يتظاهرون ضد عمليات الإخلاء القسري والهجوم على غزة[23]. وتصاعدت التوترات بشكل خاص في القدس الشرقية بسبب ممارسات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين وقوات الأمن في مُجَمَّع الحرم الشريف، ومن ضمنها اعتقال المُصلين الفلسطينيين والصحافيين وغيرهم وضربهم وإطلاق القنابل الصوتية عليهم والرصاص الإسفنجي[24].

وقد اشتدت المخاوف من انتشار ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين بين عناصر الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، لا سيما بعد مقتل الصحافية الفلسطينية الأمريكية شيرين أبو عاقلة في أيار/مايو 2022 (الإطار 1). ووفقاً لمصادر متعدِّدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الصحافية المخضرمة وقتلوها أثناء تغطيتها عملية للجيش الإسرائيلي في

الإطار 1. مقتل الصحافية المخضرمة شيرين أبو عاقلة

وُلِدت شيرين أبو عاقلة في القدس في 3 كانون الثاني/يناير 1971 وانضمت إلى قناة الجزيرة وهي في السادسة والعشرين من عمرها. بعد فترة وجيزة، اندلعت الانتفاضة الثانية، فباتت التقارير الميدانية التي تُعِدّها شيرين لقناة الجزيرة تُبثّ إلى ملايين المنازل في جميع أنحاء العالم العربي، فتصل الفلسطينيين ببعضهم البعض رغم مساعي إسرائيل فصلهم وتجزئتهم بعمليات الإغلاق ونقاط التفتيش وأنظمة التصاريح. وخلال مسيرة شيرين المهنية المتميّزة مع قناة الجزيرة، نقلت معارك إسرائيل مع حزب الله في لبنان في عام 2006، وتوغلاتها الأربعة في غزة... كانت شيرين تنقل الأحداث من أماكن خطرة، مقدّمةً شروحاً بنبرة تجمع بين الجزم والطمأنينة (Jerusalem Story, 2022).

يعتبرها زملاؤها في الجزيرة رائدة بين نساء فلسطين، ونموذجاً استثنائياً يحتذي به الصحافيون في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة العربية. فصوتها الرخيم ونبرتها الرزينة وتقاريرها المهنية ألهمت جيلاً من الصحافيات. وكم من صحافية طموحة تذكر كيف كانت تقف وهي صغيرة أمام المرآة، تحمل فرشاة شعر أو جهاز تحكُّم عن بُعد وتقلد شيرين وهي تنقل الأحداث، وخاصة جملتها الختامية المعتادة "شيرين أبو عاقلة، الجزيرة، القدس المحتلة" (الجزيرة، 2022).

وكانت شيرين قد أجرت مقابلة مع مجلّة This Week in Palestine (2021, p. 26) قبل مقتلها بعدة أشهر، أخبرت فيها عن زيارة سابقة قامت بها إلى جنين. «وكأنّي عدت في الزمن إلى عام 2002 (خلال الانتفاضة الثانية) عندما عاشت جنين محنة فريدة، لم تعشها أي مدينة أخرى في الضفة الغربية... وأصبحت أسطورة في نظر الكثيرين... لم أتوقّع أن أختبر مجدَّداً هذا الشعور الساحق. لا تزال جنين هي نفسها تلك الشعلة التي لا تنطفئ، وتلهم شباباً شجعان لا يرهبهم أي غزو إسرائيلي».

وتكريما لإرث الصحافية الرائدة، صُنعت جداريات وأعمال فنية، وسُمِّيت شوارع باسمها ورُفِعت نُصُبٌ تذكارية تخليداً لذكراها، وتُقدَّم اليوم جوائز ومِنح دراسية باسمها، في دولة فلسطين وفي بلدان أخرى.

المصدر: تجميع الإسكوا.

مخيم جنين بينما كانت ترتدي خوذة وسترة واقية من الرصاص تحمل علامات الصحافة بوضوح[25]. كذلك، هاجمت الشرطة الإسرائيلية موكب جنازة أبو عاقلة، التي حضرها الآلاف من المشيِّعين، وتعرَّض هذا الهجوم للإدانة على المستوى الدولي[26].

وممارسة المستوطنين للعنف في تصعيد مطرّد، وتشمل الاعتداءات على الفلسطينيين وممتلكاتهم، غالباً بدعم الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن وسط جو من الإفلات من العقاب[27]. وهذه الممارسة من أهم العوامل المفاقِمة لبيئة القهر المحيطة بالفلسطينيين، ولا سيما في المنطقة (ج) والقدس الشرقية. ففي النصف الأول من عام 2022، وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 356 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون في حقّ فلسطينيين (أدت إلى مقتل فلسطينيَّين وإصابة 129 فلسطينياً) وفي حق ممتلكاتهم (حيث لحِقَت أضرارٌ جسيمة بأكثر من 5,400 شجرة و357 مركبة). وهذا المستوى من العنف هو الأعلى منذ عام 2005، ويزيد بنسبة 46 في المائة على ما كان عليه في عام 2021[28].

وتشمل الفئات الأشدّ تعرُّضاً للخطر: النساء في المجتمعات الريفية الصغيرة الواقعة في المنطقة (ج)، ولا سيما بقرب المستوطنات الإسرائيلية؛ وفي مدينة الخليل القديمة، خاصة في منطقة (H2)؛ وفي القدس الشرقية المحتلة. وممارسات المستوطنين، من مضايقات وعنف، بالإضافة إلى أنها تضاعِف وطأة بيئة القهر على الفلسطينيين، تُوقِعُ تداعيات اجتماعية جسيمة على النساء إذ تزيد من خشيتهن على أنفسهن وأسرهن وأطفالهن، كما تساهم أيضاً في تقليص دور المرأة الإنتاجي ومشاركتها في المجتمع من خلال إبقائها حبيسة المنزل (الإطار 2).

3. تقلُّص الحيّز المتاح للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

واجهت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما فيها منظمات حقوق المرأة، تقلصاً في الحيّز المدني بسبب التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية. وقد عَرَّضت هذه التدابير سلامة المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان لخطر جسيم، وأعاقت عمل منظمات حقوق الإنسان على توثيق الانتهاكات والدعوة إلى احترام قانون حقوق الإنسان.

في حزيران/يونيو 2021، وبموجب أمر عسكري، أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية مكاتب مؤسسة لجان العمل الصحي في رام الله قسراً لمدة ستة أشهر، فترتّبت على ذلك عواقب وخيمة على توفير الخدمات الصحية الأساسية، ليتوقّف برنامج صحة المرأة[29]. وبعد مُضي شهر، في تموز/يوليو 2021، داهمت قوات الأمن الإسرائيلية منزل المديرة العامة لمؤسسة لجان العمل الصحي في رام الله السيدة شذى عودة، واحتجزتها تعسفياً. والسيدة عودة مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان ورئيسة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهي ائتلاف يضم أكثر من 140 منظمة من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية[30]. وقد حكمت عليها محكمة عسكرية إسرائيلية بالسجن لمدة 16 شهراً بتُهَم تتعلق بدورها القيادي في المؤسسة التي صُنِّفت منظمةً «غير قانونية» بموجب أمر عسكري إسرائيلي. وفي حزيران/يونيو 2022، أُطلق سراح السيدة عودة بعد أن قضت ثلثي عقوبتها[31].

في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، صنَّف وزير الدفاع الإسرائيلي ست منظمات فلسطينية تُعنى بحقوق الإنسان «منظمات إرهابية» بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016. هذه المنظمات هي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية. وقد عملت هذه المنظمات على مدى عقود لتعزيز حقوق الإنسان وتقديم المساعدة

الإطار 2. إفادة مريم الخضيرات (55 عاماً) من خربة زنّوتة، الخليل

«أعيش مع أخي أمين وأساعد في رعي القطيع الذي يربيه إخوتي الثلاثة. والخِراف تشكِّل مقوّمات العيش في مجتمعنا. جميع النساء يحلبن الأغنام، ويصنعن الجبن، ويجمعن الحطب، ويحضِّرن الطعام لإخوانهن وأزواجهن أثناء خروجهم لرعي الأغنام. وفي الصيف، أزرع أيضاً الخضروات للعائلة في الوادي بجوار القرية. تعطلت حياتنا منذ إنشاء بؤرة استيطانية على قمة التل المقابل للقرية، على بعد حوالي 100 متر من منزلنا... منذ أن هاجم أحد المستوطنين اثنين من أشقائي وهدَّدهما، لم أجرؤ على الذهاب بعيداً عن القرية لجمع الحطب كما كان حالي منذ سنوات... ولم أعُد أيضاً أُحَضِّر الطعام لإخوتي في المراعي. البؤرة الاستيطانية الجديدة تقيّد تحرُّكنا حول القرية ووصولنا إلى المراعي. حالياً أنا أبقى في القرية وأركز على صنع منتجات الحليب... لا أرى كيف يمكننا زراعة الخضروات التي كنا نعتمد عليها في الصيف».

المصدر: B'Tselem, 2021, p. 20.

الإنسانية اللازمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي من الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة. وجاء في قرارات التصنيف، التي عُدِّلت بعد أسابيع، أن المنظمات مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحصلت على موارد مالية وصلت إلى الجبهة الشعبية. وبحلول آذار/مارس 2022، لم تكن المفوضية السامية لحقوق الإنسان على علم بأي أدلة موثوقة تدعم هذه الاتهامات[32].

4. الانقسام السياسي الداخلي

لا يزال الانقسام الفلسطيني الداخلي بين سلطة الأمر الواقع التي تقودها حماس في غزة والحكومة التي تقودها فتح في الضفة الغربية بدون حل، مما يعمق التجزئة الإقليمية والسياسية والاقتصادية. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، عُقدت عدة اجتماعات بين حركتي فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى لتنسيق المواقف في سياق التطورات السياسية الإقليمية، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية في عام 2020.

وفي كانون الثاني/يناير 2021، على أثر حوار بين حماس وفتح، صدر مرسوم رئاسي يحدِّد موعد الانتخابات التشريعية في 22 أيار/مايو 2021، والانتخابات الرئاسية في 31 تموز/يوليو 2021. وكان من المقرَّر أن تشمل الانتخابات الفلسطينيين في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقد بعثت الأمل في إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية. إلا أنّ الحكومة الفلسطينية أعلنت تأجيل الانتخابات في نيسان/أبريل 2021، مشيرة إلى رفض إسرائيل السماح بشمول القدس الشرقية. وشهِدت الأشهر المتبقية من الفترة المشمولة بالتقرير توترات بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين.

وللانقسام المستمر آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وتشريعية على حياة المرأة، أبرزها عرقلة توحيد الأُطُر القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة بما يتماشى مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

باء. آثار الاحتلال

يتغلغل الاحتلال الإسرائيلي في كل جانب من جوانب الحياة اليومية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويؤثر بشكل متفاوت على النساء والفتيات. وقد شملت الآثار المتراكمة لانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي جميع الفلسطينيين، لكنها طالت النساء والفتيات بشكل خاص، بسبب أوجه عدم المساواة القائمة من قبل بين الجنسين، وغيرها من العوامل الاجتماعية والثقافية، فارتفعت مخاطر الوقوع في الفقر وازداد التعرُّض لجميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

1. حصار غزة

تنتهك القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الفلسطينيين من غزة وإليها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية للنساء والفتيات. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل الحصار الإسرائيلي المستمر على غزة يحد بشدة من خروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز/بيت حانون، باستثناء حاملي التصاريح الممنوحة «للتجار» (بمن فيهم العمال اليوميّين في إسرائيل) ومن تنطبق عليهم «الظروف الإنسانية الاستثنائية»، ولا سيما المرضى الذين يحتاجون إلى علاج طبي خارج غزة ومرافقوهم.

ومع ذلك، لا تجري الموافقة تلقائياً على تصاريح العلاج الطبي، مع أن العديد من العلاجات، مثل العلاج الإشعاعي والعلاج الكيميائي وجراحات القلب والأدوية الأساسية، لا تزال إما غير متوفرة أو متوفرة بشكل محدود في غزة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحصار الطويل الأمد. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، قام الاحتلال من عام 2008 إلى عام 2022 بتأخير أو رفض 30 في المائة في المتوسط من طلبات المرضى، و44 في المائة من تصاريح مرافقي المرضى[33]. وأصبح وصول النساء إلى العلاجات الأساسية والمنقِذة للحياة في بعض الأحيان صعباً بسبب نظام التصاريح المعقّد

والطويل الذي يفتقر إلى الشفافية. فعلى سبيل المثال، يحتاج مرضى السرطان الذين يسعون إلى تلقي العلاج في مستشفى الأورام في القدس الشرقية إلى تقديم طلب للحصول على تصريح جديد لكل موعد طبي (حتى لو لم تكن تفصل بين المواعيد سوى أيام أو أسابيع فقط). ويمكن أن يُلْزَم طالبو التصاريح بالخضوع لمقابلات أمنية وتقديم نتائج الخزعات والتصوير التشخيصي (في حين كانت الإحالة وحدها تكفي في السابق للحصول على الرعاية الطبية)[34].

ولحِقت خسائر فادحة بالنساء والفتيات من جراء حصار غزة، إذ تدهورت الظروف المعيشية، وتقيَّد الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتضاعف عليهن عبء الرعاية. وإلى جانب الأضرار الناجمة عن التصعيد العسكري المتكرر، أدى الحصار إلى تدمير الاقتصاد. ومع انتكاس مسار التصنيع والزراعة، أصبح أداء غزة الاقتصادي من بين الأسوأ على مستوى العالم[35]. وتسجّل غزة أحد أعلى معدلات البطالة في العالم عند 47 في المائة[36]، وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدّل الفقر إلى ما فوق الذروة التي سجلها إثر كوفيد-19 في عام 2020، ليصل إلى 59 في المائة في عام 2021 بسبب تأثير التصعيد في أيار/مايو 2021[37]. ويظهر الانهيار الاقتصادي لغزة أيضاً في سُبُل العيش غير المستقرة، واستراتيجيات التكيُّف السلبية مثل انخفاض استهلاك الغذاء، إذ تتأثر النساء الحوامل والمرضِعات بشدة بعدم كفاية الغذاء والتنوع الغذائي[38].

ويحد الحصار الإسرائيلي على غزة بشدة من دخول مواد البناء وغيرها من المواد إلى القطاع، ويعيق إعادة إعمار البنية التحتية المنهارة وإعادة تأهيلها وتطويرها لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان. وجاء في تقرير بتاريخ آذار/مارس 2021، أنّ 4 في المائة فقط من الأسر في غزة تحصل على المياه المأمونة، وأكثر من 97 في المائة من المياه التي تُضخ من طبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة لا تستوفي معايير جودة المياه لمنظمة الصحة العالمية[39]. وتدهور الوضع بسبب الأضرار الناجمة عن التصعيد في أيار/مايو 2021 [40]. وبسبب التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني، تقع مهمة توفير المياه المنزلية على عاتق النساء والفتيات المسؤولات عن الحفاظ على النظافة، ورعاية أفراد الأسرة المصابين بأمراض ذات صلة بالمياه، وإعداد الطعام[41]. ومقارنة بأفراد الأسرة، يتفاوت تأثُّر النساء والفتيات في غزة بالتقنين في ساعات التغذية بالكهرباء (12-14 ساعة في اليوم، تنخفض إلى 8-12 ساعة خلال أوقات الذروة في الشتاء والصيف)[42]. وتشير دراسة أُجريت في عام 2020 حول تأثير أزمة الوقود في غزة إلى أن 77 في المائة من المستجيبين يرون أن الآثار الرئيسية لتقنين الكهرباء هي عدم القدرة على إتمام الأعمال المنزلية القائمة على الكهرباء، وعدم القدرة على تخزين المواد الغذائية والخضروات في الثلاجة منعاً من التلف[43]. وبما أن الكهرباء لا تتوفر في الكثير من الأحيان إلا في الليل، تضطر النساء إلى تخفيض ساعات نومهن أو البقاء مستيقظات طوال الليل للقيام بالأعمال المنزلية[44]. وهذه الضغوط التي تتحملها النساء من أجل تلبية احتياجات الأسرة رغم انقطاع التيار الكهربائي، تزيد الكرب النفسي الذي يواجهنه والتوتر في المنزل.

2. أثر القيود المفروضة على التنقُّل على الحقّ في الحياة الأسرية

يُمْعِنُ الحصار المستمر على غزة وغيره من السياسات الإسرائيلية في حرمان النساء من حقوقهن في الزواج والعيش مع أسرهن، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أجْرَت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية چيشاه (مسلك) - مركز للدفاع عن حرية التنقُّل، تحليلاً قائماً على نوع الجنس للمعايير الإسرائيلية المفروضة على السفر عبر معبر إيرز/بيت حانون، بيَّن أن نظام التصاريح له آثار أشدّ على النساء الفلسطينيات اللواتي يعشن في غزة، ويؤثر عليهن بشكل متفاوت[45]. وبالنظر إلى أن القيود تمنع لم شمل الأسرة في الضفة الغربية، ففي كثير من الأحيان، ليس أمام حامل هوية الضفة الغربية المتزوج من حاملة هوية غزة خيار سوى العيش في غزة. ويشير تقرير منظمة چيشاه-مسلك إلى أن العديد من النساء في غزة معزولات عن أسرهن في الضفة الغربية، حتى في حالات الطوارئ مثل حالات الحمل أو الولادة المعقدة، بسبب القيود التي تفرضها

إسرائيل والتي لا تسمح فيها لسكان غزة بطلب تصريح إلا بظروف محدودة[46].

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق الكنيست الإسرائيلي من جديد على قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل، الذي سُنَّ في عام 2003 باعتباره أمراً مؤقتاً. يحظر القانون منح الإقامة أو الجنسية للفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة المتزوجين من مواطنين فلسطينيين في إسرائيل، فيحرمهم من حقهم في لم شمل الأسرة، وحقهم في الحياة الأسرية، والحقّ في المساواة في الزواج واختيار الزوج. ظلّ الأمر المؤقت يُجدَّد سنوياً حتى تموز/يوليو 2021 حين لم يتمكن الكنيست من الحصول على الأغلبية المطلوبة لتمديده. وعلى الرغم من انتهاء صلاحية القانون، استمرت وزارة الداخلية، التي تراجع طلبات لم شمل الأسر، في تنفيذه كما لو أنه لا يزال سارياً. وفي 10 آذار/مارس 2022، أعيد رسمياً حظر لم شمل العائلات الفلسطينية[47].

كذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمراً توجيهياً جديداً لدخول الأجانب إلى الضفة الغربية المحتلة وإقامتهم فيها. ويضيف «إجراء دخول وإقامة الأجانب في منطقة يهودا والسامرة» قيوداً جديدة، فينتهك بشدة الحقّ في الحياة الأسرية للفلسطينيين المتزوجين من أجانب أو الذين تربطهم علاقة بهم. وينص الإجراء على أن لإسرائيل سلطة الموافقة على طلبات الأزواج الأجانب الحصول على إقامة في الضفة الغربية، على الرغم من أن اتفاقات أوسلو منحت هذه السلطة حصرياً للسلطة الفلسطينية[48]. ويحد الإجراء بشدة من الحرية الأكاديمية للجامعات الفلسطينية من خلال تدابير عدة، تشمل تحديد حصص لتأشيرات الطلاب والمحاضرين.

3. انتهاكات حقوقية مختارة في الضفة الغربية

القيود المفروضة على الحركة بسبب الاحتلال: لا تزال حرية تنقُّل النساء والفتيات في الضفة الغربية مقيَّدة بسبب نظام معقّد من القيود الإدارية والمادية، والتجزئة الجغرافية، بما في ذلك المستوطنات وجدار الضفة الغربية، وما يقارب 600 نقطة تفتيش وعوائق مادية من ضمنها حواجز طُرق وتلال وبوابات[49]. وتعطل القيود المفروضة على الحركة الحياة اليومية للنساء والفتيات، وتحول دون التمتُّع بالحقوق من خلال الحد من الوصول إلى الخدمات، وخنق الفرص الاقتصادية، وفصل المجتمعات الفلسطينية وحتى عزلها عن بعضها البعض. وتتعرض النساء والفتيات اللواتي يَعْبُرْنَ نقاط التفتيش، للوصول إلى العمل أو التعليم أو الرعاية الصحية أو خدمات الحماية، للمضايقة والإذلال بشكل روتيني، ويُجْبَرْنَ على الانتظار في طابور لساعات، ما يتسبب في اضطرابات يومية في حياتهن[50].

ويعيق وصولَ الفلسطينيين إلى الرعاية الصحية نظامٌ معقّد من تصاريح الوصول، ونظام متزمّت وقائم على التمييز في التخطيط وتقسيم المناطق، ومجموعة من العقبات المادية المتعدِّدة. وتمنع القيود التي تفرضها إسرائيل إنشاء بنية تحتية في المنطقة (ج) تشمل هياكل الرعاية الصحية، فيضطر الفلسطينيون إلى التماس الرعاية الصحية في مناطق أخرى من الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، تعيق الحواجز المادية، بما فيها نقاط التفتيش الدائمة، وصول العامِلِين في مجال الرعاية الصحية والمرضى، لا سيما في مناطق مثل H2 في الخليل. ولا يستطيع العاملون الصحيون الوصول إلى المجتمعات المحلية في منطقة التماس (المنطقة الواقعة بين الجدار وحدود هدنة عام 1949 (الخط الأخضر)، التي تضمّ حوالي 10 في المائة من الضفة الغربية) إلا بتصاريح تُصْدِرها إسرائيل، وعبر بوابات دخول/خروج محدَّدة لا تكون مفتوحة دائماً[51].

عمليات الهدم والإخلاء القسري والتهجير: اتبعت إسرائيل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظام تخطيط تمييزياً وتقييدياً في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، يمنح الأفضلية لبناء المستوطنات الإسرائيلية. يمنع هذا النظام الفلسطينيين من بناء المنازل وإرساء البنية التحتية الأساسية من خلال منعهم من الحصول على تصريح بناء في هاتين المنطقتين. ولذلك، يضطر الفلسطينيون إلى البناء دون تراخيص بناء إسرائيلية، ما يعرض منازلهم وأصول سُبُل عيشهم وبنيتهم التحتية لخطر الهدم[52]. وتضم المنطقة (ج) وحدها أكثر من 15,500 أمر هدم معلّق ضد مبانٍ فلسطينية شُيِّدت من دون

تراخيص إسرائيليّة[53]. وفي القدس الشرقية، بُني ما لا يقل عن ثلث المنازل الفلسطينية من دون رخص بناء إسرائيلية، ما يعرِّض أكثر من 100,000 من سكانها لخطر التهجير[54]. وهذا الوضع يزيد الخناق على البيئة القسرية التي تضغط على الفلسطينيين لمغادرة مجتمعاتهم.

وفي الفترة من 1 تموز/يوليو 2020 إلى 30 حزيران/يونيو 2022، هُدِم ما مجموعه 1,834 مبنى (384 منها ممولة من جهات مانحة)، شملت منازل وسُبُل معيشية وهياكل زراعية، ما أدى إلى تهجير 2,317 شخصاً (من بينهم 561 امرأة و571 فتاة) وتضرَّر 32,604 أشخاص[55].

وفي مجتمعات مثل حمصة البقيعة في غور الأردن، نُفِّذت عمليات هدم جماعي في فبراير/شباط ويوليو/تموز 2021 رغم النداءات المتكررة التي أطلقتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[56]. ولا تزال المجتمعات المحلية في القدس الشرقية، وتحديداً في الشيخ جراح وسلوان وفي المنطقة (ج)، ومن ضمنها مجتمعات الرعاة في الخليل، تواجه مخاطر الإخلاء القسري والترحيل الجبري. وقد لاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن عمليات الإخلاء القسري هي عامل رئيسي في خلق بيئة قهر قد تؤدي إلى النقل القسري، ما يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة[57].

في عام 2021، قُوبلت مخططات إخلاء عائلات اللاجئين الفلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح باحتجاجات فلسطينية. وأدّت الناشطات دوراً رائداً في إطلاق حملات نجحت في حشد دعم عالمي.

وفي أيار/مايو 2022، رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية التماساً قدمته مجتمعات رعاة في مسافر يطا ضد قرار الجيش الإسرائيلي باستخدام أراضيهم كمنطقة إطلاق نار للتدريب العسكري. ونتيجة لذلك، يحدق خطر التهجير بـ 1,144 شخصاً، من بينهم 560 طفلاً[58].

والنساء اللواتي يواجهن هدم المنازل والتهديدات بالهدم معرَّضات للإيذاء الجسدي واللفظي من قِبل القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين[59]. ولعمليات الهدم آثار على المرأة: فبسبب المعايير الذكورية التقليدية، غالباً ما يُعتبر المنزل «مجال المرأة»، وغالبا ما يُتوقّع من الأمهات متابعة الاحتياجات العملية والعاطفية للأسرة، بما يشمل التعامل مع صدمات الأطفال الناجمة عن التهجير. وتشير الشهادات التي جمعها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى أن الأسر المهجَّرة غالباً ما تنتقل للعيش مع أقارب من جهة الزوج، فتتراجع سلطة المرأة في اتخاذ القرار، وولايتها على ذاتها[60].

الاحتجاز والتوقيف: حتى نيسان/أبريل 2022، كانت 32 مُعْتَقَلَة فلسطينية، من أصل 4,450 معتقل سياسي فلسطيني، محتجزة في السجون الإسرائيلية، في ظروف قاسية بعيداً عن عائلتها وأطفالها[61]. وكان من بين هؤلاء المُعْتَقَلات 11 أُماً، و11 مريضة، وست جريحات، وطفلة، وامرأة رهن الحجز الإداري بدون تهمة أو محاكمة. وقد جرى توثيق تعرُّض المُعْتَقَلات الفلسطينيات لشكل من أشكال التعذيب النفسي وسوء المعاملة طوال فترة الاحتجاز والتوقيف، ولا سيّما العنف الجنسي مثل الضرب والشتم والتهديد والتفتيش من دون ثياب والتحرُّش[62].

2. التطورات القانونية ومواءمتها **مع الأطُر الدولية**

2. التطورات القانونية ومواءمتها مع الأطُر الدولية

ألف. المواءمة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تتحمل إسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة وبموجب القانون الدولي، المسؤولية عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في الأرض الفلسطينية المحتلة. والاحتلال هو بحد ذاته عائق رئيسي أمام حصول النساء في دولة فلسطين على حقوقهن، ولكن التصديق على الاتفاقيات الدولية ينطوي على التزامات قانونية بتعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات. وقد انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية سيداو في نيسان/أبريل 2014 بدون أي تحفظات أو إعلانات، ثم إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية في نيسان/أبريل 2019. والتزمت دولة فلسطين، بوصفها طرفاً في الاتفاقية، بمسؤولية تطبيقها، وبالتأكد من مواءمة التشريعات والسياسات العامة مع المعايير الدولية. في حزيران/يونيو 2020، قدمت دولة فلسطين تقرير متابعة استجابة للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالاتفاقية على التقرير الأولي الذي قدّمته دولة فلسطين في تموز/يوليو 2018[63]. وأشارت تقارير الظل، التي أعدَّها كلٌّ من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، والائتلاف المدني النسائي لتنفيذ اتفاقية سيداو، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، إلى العثرات التي تؤخر مسيرة مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية سيداو لتحقيق المساواة في الحماية والحقوق لجميع النساء والفتيات الفلسطينيات.

وفي آذار/مارس 2021، استعرضت لجنة اتفاقية سيداو تقرير المتابعة الذي قدمته دولة فلسطين لعام 2020[64]. وخلُصت إلى أن الدولة الطرف، ورغم اتخاذها عدداً من الخطوات الإيجابية لاعتماد تعريف للتمييز ضد المرأة في مجالات محدَّدة من القانون (الفقرة 11 (أ) من الملاحظات الختامية)، فإن توصياتها الرئيسية لم تُنَفَّذ بالكامل. وخلُصت أيضاً إلى أنه، ورغم الجهود المكثفة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني للمناصرة، لم تُنشر الاتفاقية ولا البروتوكول الاختياري لها في الجريدة الرسمية (الفقرة 13 (ج) من الملاحظات الختامية للجنة). وكانت لجنة تتألف من وزارة شؤون المرأة، ووزارة الخارجية والمغتربين، والمحكمة الدستورية العليا، وأمانة مجلس الوزراء، قد أعدت مشروع مرسوم بقانون لنشر الاتفاقية[65]، لكن لم يُوافَق عليه بعد. ولذا، لا تزال الاتفاقية، هي وبروتوكولها الاختياري، غير نافذين رسمياً في الدولة الطرف. وتجدر الإشارة إلى أن أمين المظالم في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أفاد بأن الانضمام إلى البروتوكول لن يُحْدِث تغييراً في حياة النساء، ولن يمكنهن من الحصول على جميع حقوقهن في بلدانهن ما لم تنشر الحكومات معلومات عن البروتوكول (وفقاً للمادة 13 من البروتوكول الاختياري للاتفاقية)، وعن الحقوق الموكلة إليهن بموجب البروتوكول، وإجراءات الوصول إلى العدالة[66].

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلَّغ عن أي تقدم في توحيد النُظُم القانونية القديمة والمجزأة بين غزة والضفة الغربية لتوفير الحماية بالتساوي وبموجب القانون، بما يتفق مع الاتفاقية (الفقرة 15 (أ) من الملاحظات الختامية للجنة الاتفاقية). وقد أعاق استمرار تعليق عمل المجلس التشريعي الفلسطيني منذ عام 2007 واستمرار الانقسام السياسي الإصلاحات التشريعية. ولا تزال النُظُم القانونية مجزأة، حيث تخضع النساء والفتيات في قطاع غزة والضفة الغربية لمجموعتين مختلفتين من القوانين. على سبيل المثال، في الضفة الغربية، لا يزال قانونان أردنيان، هما قانون العقوبات لعام 1960 وقانون الأحوال الشخصية لعام 1976 ساريا المفعول، وفي قطاع غزة، يطبق قانونان

الإطار 3. نقطة تركيز: مشروع قانون حماية الأسرة

على مدى العقدين الماضيين، ضغطت منظمات حقوق المرأة الفلسطينية بلا كلل من أجل تشريعات وطنية لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس، وذلك إما عبر تعديل القوانين السارية أو إقرار قوانين جديدة تحل محلها، لا سيما وأن القوانين السارية قديمة ومجزأة وتمييزية، وتعود في الغالب إلى فترة الإدارة المصرية والأردنية لمناطق دولة فلسطين. وتكمل هذه الجهود وتدعم عمل وزارة شؤون المرأة الفلسطينية.

وقد أجرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي مراجعة قانونية واسعة النطاق، بين عامي 2004 و2006 لإعداد المسوغات القانونية لإقرار قانون مستقل لحماية الأسرة من العنف. وفي عام 2006، انضم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى، بما في ذلك تلك المعنية بحقوق المرأة وحقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية، للتشاور في إعداد مشروع قانون حماية الأسرة من العنف. وفي عام 2007، أقر منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة مشروع القانون بهدف الدعوة إلى اعتماده على المستوى الرسمي. وفي الوقت نفسه، بدأ العمل مع القطاع الحكومي الفلسطيني، ولا سيما وزارة شؤون المرأة ووزارة الشؤون الاجتماعية آنذاك (وزارة التنمية الاجتماعية حالياً)، ومع قطاعي الشرطة والنيابة العامة. وعُقِدت مشاورات وحلقات عمل متخصصة مع القطاعين المدني والعام، امتدت من عام 2006 حتى عام 2008.

وفي أواخر عام 2011، قُدِّم الملف القانوني لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف رسمياً إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة. وفي عام 2012، طُرِح مشروع القانون للمناقشة في مجلس الوزراء، ثم أحيل إلى وزارة العدل، حيث راجعته لجنة قانونية، قبل عرضه على الوزارات المختلفة لمراجعته والتعليق عليه. وأعقب ذلك إعداد ثلاث مسودات خلال الفترة 2017-2020. خلال الفترة 2020-2021، أعدت وزارة التنمية الاجتماعية نسخة جديدة من مشروع القانون، وقدمتها إلى مجلس الوزراء، وتمت الموافقة عليها بعد القراءة الأولى، وراجعتها لجنة فنية، وجرت مناقشتها في اجتماع لمجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر 2021. طوال هذه العملية، واصلت منظمات وشبكات حقوق المرأة مراقبة عملية الإصلاح، وتقديم مساهمتها في كل نسخة من نسخ مشروع القانون بناءً على خبراتها الفنية والعملية في العمل مع النساء الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، وسعياً إلى إدراج توصياتها في عملية القراءة التالية.

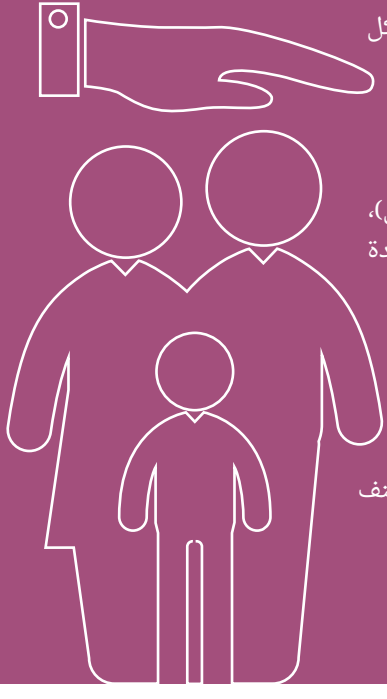

وعلى الرغم من صدور مرسوم من مجلس الوزراء في عام 2018 بإحالة مشروع القانون إلى الرئيس للموافقة عليه وإصداره بموجب مرسوم رئاسي (بعد حل المجلس التشريعي الفلسطيني)، لم يقدّم مشروع القانون بعد. وتعزى التأخيرات المديدة إلى ارتفاع كلفة تنفيذ القانون (مثل زيادة عدد البيوت الآمنة، ومستشاري التوجيه، وغير ذلك من خدمات الحماية والمساعدة القانونية) والافتقار إلى الإرادة السياسية لسن ما يمكن اعتباره قانوناً مثيراً للجدل اجتماعياً. لا سيما وأن القوى المحافظة في المجتمع الفلسطيني هاجمت بشدة منظمات حقوق المرأة وحقوق الإنسان التي دعت الرئيس الفلسطيني إلى إقرار القانون. وتسببت حملات التشهير بمشروع القانون، واتفاقية سيداو عموماً، عبر الإنترنت، والهجمات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بإبطاء عمليات المراجعة التشريعية. وبذلك، تبقى النساء والفتيات المعرضات للخطر والناجيات من العنف بدون منظومة وطنية للحماية القانونية، وبدون إحقاق للعدالة.

المصادر: WCLAC, 2022b, pp. 6, 34; WCLAC, 2022c, pp. 36–38; and Palestinian Working Women Society for Development (PWWSD), 2021, p. 15.

مصريان، هما قانون العقوبات لعام 1936 وقانون حقوق الأسرة لعام 1954.

ويعرقل هذا التفكك في السياق القانوني جهود مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية سيداو. وشهِدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً محدوداً نحو مراجعة مشاريع قوانين عدة، مثل مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون الأحوال الشخصية ومشروع قانون حماية الأسرة، لضمان امتثالها للاتفاقية، وكذلك نحو إلغاء المادة 2 من المرسوم بقانون رقم 21 (2019) التي تسمح باستثناءات للحد الأدنى القانوني لسن الزواج البالغ 18 عاماً (الفقرة 15 (ج) من الملاحظات الختامية). وعلى الرغم من الهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة المحافِظة في المجتمع الفلسطيني، والتي تشمل حملات التشهير عبر الإنترنت والتهديد والتحريض، تواصل منظمات حقوق المرأة جهود المطالبة بمشاركتها الكاملة في الإصلاحات التشريعية وباعتماد الحكومة الفلسطينية الفوري لتشريعات لحماية النساء والفتيات من العنف المنزلي (الإطار 3)[67]. وتدعو هذه المنظمات أيضاً إلى تعديل قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، والإسراع بمراجعتهما وباعتماد القوانين الجديدة بعد مواءمتها مع اتفاقية سيداو. وتشمل التعديلات المراعية لقضايا الجنسين التي اعتمدت ووثقت: اعتماد إجازة الأبوة لمدة ثلاثة أيام وتمديد إجازة الأمومة من 10 أسابيع إلى 14 أسبوعاً، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية[68]. وقرر مجلس الوزراء أيضاً اعتماد إجازة الأمومة كجزء من استحقاقات التقاعد للنساء[69].

باء. بيجين +25

في الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان بيجين، أعدت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية دراسة بعنوان «التقرير الوطني عن بيجين +25: الإنجازات والتحديات والإجراءات»، بمشاركة فاعلة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. صدرت الدراسة في نيسان/أبريل 2019. وأبرزت الأولويات الرئيسية الخمس التالية للنهوض بسرعة بشؤون النساء والفتيات خلال السنوات الخمس المقبلة: الحد من العنف ضد النساء؛ وتعزيز مشاركة النساء في عمليات صنع القرار؛ ومأسسة جهود المساواة والتكافؤ بين الجنسين في المؤسسات الرسمية؛ وتشجيع المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ والنهوض بمعيشة الأسر المحرومة والمهمشة.

في كانون الأول/ديسمبر 2020، أطلق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) دراسة مشتركة بعنوان "تقرير المتابعة لمنهاج عمل بيجين +25 الصادر عن منظمات المجتمع المدني" في فلسطين. وجرى إعداد التقرير بالتشاور مع أكثر من 80 ناشطاً وممثلاً عن المنظمات النسائية والحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو يقدم تحليلاً للأولويات والإنجازات والتحديات والنكسات خلال الفترة 2014-2019 في المجالات ذات الأهمية الحاسمة لمنهاج عمل بيجين. ويتناول التقرير بالتفصيل أثر الاحتلال الإسرائيلي على الحقوق البيئية للمرأة، بما في ذلك من خلال ممارسات مثل نقل أو إلقاء النفايات الخطرة والصناعية في الضفة الغربية، والرش الجوي لمبيدات الأعشاب في غزة[70].

جيم. أجندة المرأة والسلام والأمن

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت دولة فلسطين خطوات إيجابية نحو تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز الدور القيادي للنساء في مجتمعات مسالِمة وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة). وبعد الانتهاء من خطة العمل الوطنية الأولى لدولة فلسطين، صدرت خطة العمل الوطنية للفترة 2020-2024، والمعنية بتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، تحت قيادة اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 التي ترأسها وكيل وزارة شؤون المرأة[71]. وجرى إعداد

الخطة استجابة لطلب من مجلس الوزراء الفلسطيني، وتشكل جزءاً من استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات الثلاث المقبلة. ويعرض الجدول 1 نبذة عن ركائز الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، وعن النتائج المنشودة من الخطة.

ترسم خطة العمل الوطنية الثانية مساراً مشابهاً لخطة العمل الوطنية الأولى (2017-2019) إذ تشدِّد على حماية النساء والفتيات من آثار الاحتلال، ومحاسبة إسرائيل، وتعزيز المشاركة السياسية للنساء. ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، واجهت خطة العمل الوطنية الأولى عوائق عدة، سببها الجمود في عمليات السلام الرسمية في دولة فلسطين، والافتقار إلى الميزانية المخصَّصة للتنفيذ، ومحدودية الإرادة السياسية والقيادة، وعلى وجه الخصوص الافتقار إلى الوعي الذي شكَّل عقبة كبرى أمام إطلاق حملات مُجدية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وحشد الدعم اللازم من الأطراف[72]. واستُبعدت النساء إلى حد كبير من عمليات المصالحة الرسمية لإنهاء الإنقسام السياسي الداخلي: والتصوُّر السائد بين القياديات النساء هو أن القياديين السياسيين الذكور يعتبرون المصالحة «قضية سياسية جدية» لا أهمية فيها لقضايا المساواة بين الجنسين[73].

الجدول 1. نبذة عن الجيل الثاني من خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325

الركيزة	النتائج
الوقاية والحماية	(1-1) مشاركة معززة للنساء والفتيات الفلسطينيات في درء النزاعات، بما في ذلك استجابة للأثر الذي يوقعه الاحتلال، وجميع أشكال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، في حياتهن. (1-2) النساء والفتيات قادرات على خدمات الحماية من جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما تلك الناجمة عن ممارسات الاحتلال.
المساءلة	(2-1) البيانات والمعلومات والإحصاءات الدورية العالية الجودة متوفرة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن a.1325 (2-2) تم حشد الدعم الدولي والإقليمي لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته لحقوق النساء الفلسطينيات.
المشاركة	(3-1) مشاركة النساء الفلسطينيات واضطلاعهن بأدوار قيادية في الهيئات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالسلام وصنع القرار، وفي العمليات ذات الصلة. (3-2) تعميم منظور المساواة بين الجنسين في مؤسسات قطاع الأمن، والحض على اضطلاع النساء بالقيادة والمشاركة الفاعلتين، على جميع المستويات.
الإغاثة والتعافي	(4-1) تتوخى خطط وهياكل الاستجابة لحالات الطوارئ أو الحالات الإنسانية والإنعاش المبكر منظور المساواة بين الجنسين، وتلبي احتياجات وأولويات كلٍ من النساء والرجال. (4-2) النساء الأكثر تضرُّراً من الاحتلال والصراع أكثر مِنعة، ويتمتعن بالوصول إلى التعافي الاقصادي والخدمات المتعدِّدة القطاعات.

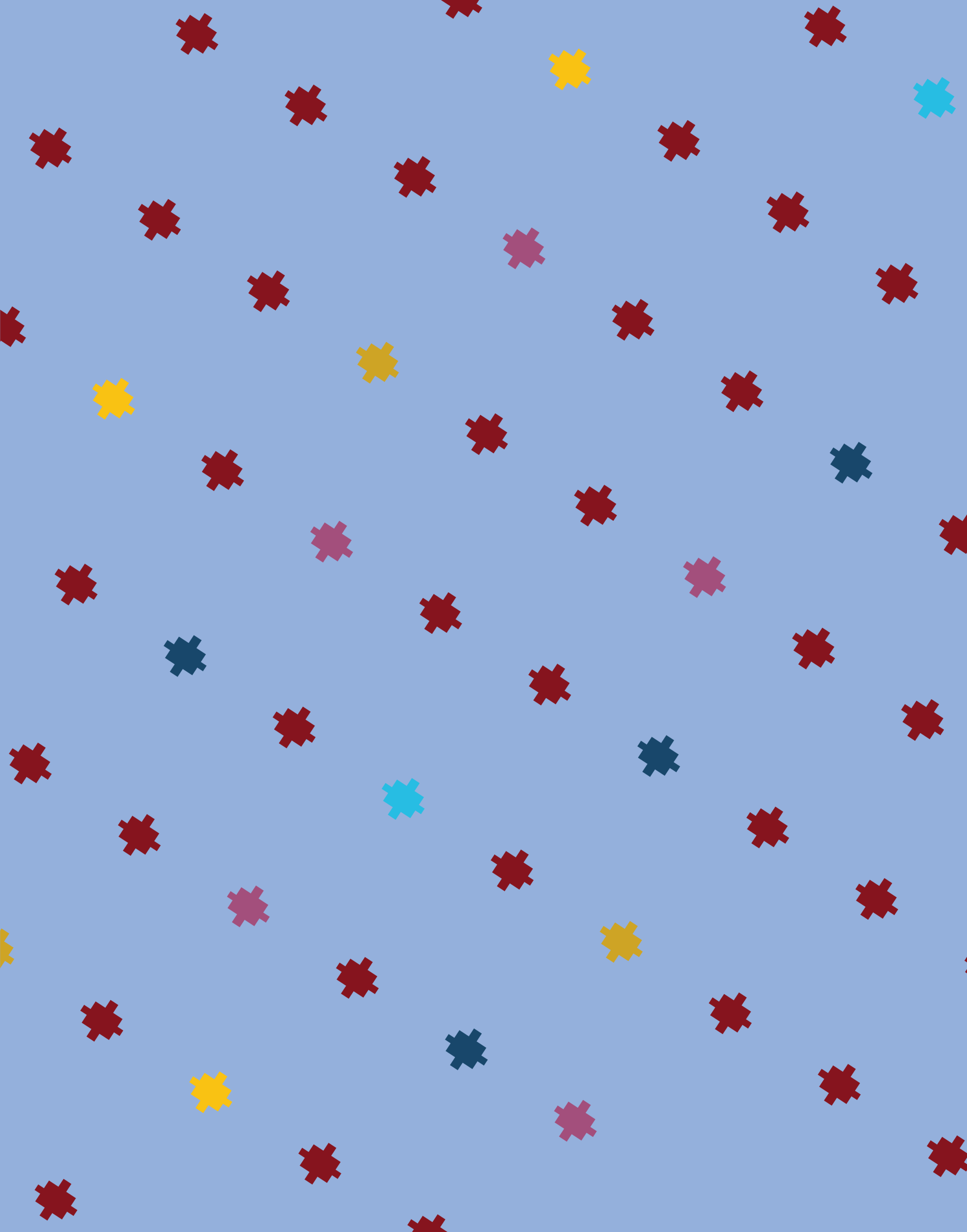

3. الملامح الديمغرافية والصحية **للنساء والفتيات الفلسطينيات**

3. الملامح الديمغرافية والصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات

ألف. الإحصاءات السكانية

يقدر عدد سكان الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو 5.35 مليون نسمة، منهم 2.63 مليوناً من الإناث و2.72 مليوناً من الذكور، و3.19 مليوناً يقيمون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، و2.17 مليوناً يقيمون في قطاع غزة[74]. وتشير التقديرات إلى حوالي 311,000 فلسطيني يعيشون داخل تجمعات سكنية تابعة لبلدية القدس (J1) وإلى حوالي 171,000 آخرين يعيشون في تجمعات تقع خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية ودائرة سيطرتها[75]. ويضم السكان عدداً كبيراً من اللاجئين، لا سيما في غزة، حيث يقيم ما يقدر بنحو 1.48 مليون لاجئ مسجل، مقارنة بحوالي 872,000 لاجئ في الضفة الغربية[76].

الجدول 2. ملخص المؤشرات الديمغرافية

المؤشر	دولة فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	السنة
عدد السكان	5,354,656	3,188,387	2,166,269	منتصف 2022
السكان الإناث	2,630,000	1,570,000	1,070,000	منتصف 2022
السكان الذكور	2,720,000	1,620,000	1,100,000	منتصف 2022
مجموع اللاجئين المسجلين	2,348,243	871,537	1,476,706	كانون الأول/ ديسمبر 2020
معدل النمو السكاني	2.5%	---	---	2021
السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً	43.9%	41.7%	47.3%	منتصف 2022
السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً	22%	22.3%	21.8%	منتصف 2021
السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر	5%	6%	5%	منتصف 2021
معدلات الأمية بين النساء اللواتي تبلغ أعمارهن 65 عاماً فأكثر	35.6%	---	---	2021
معدلات الأمية بين الرجال الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر	7.9%	---	---	2021
رأس الأسرة بدون تعليم	11%	12%	10%	منتصف 2022
الزيجات التي تشمل فتيات دون سن 18 عاماً	12%	4.3%	19.3%	2020

المصادر: PCBS, 2021a; 2021c; 2022a; 2022c; UNRWA, 2021; and World Bank, n.d., p. 1.

ونسبة الشباب من السكان الفلسطينيين مرتفعة وفي تزايد. ولا يزال معدل النمو السكاني السنوي، البالغ 2.5 في المائة، أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 0.9 في المائة[77]. والفتيات والفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً يمثلون ما نسبته 43.9 في المائة من مجموع السكان[78]، في حين يمثل الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً حوالي 22 في المائة، وتبلغ النسبة بين الجنسين 105 ذكور لكل 100 أنثى[79]. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الشباب من مجموع السكان وقدرتهم على التأثير على الاتجاه المستقبلي للمجتمع، تواجه الشابات تحديات كبيرة، تشمل ارتفاع معدلات البطالة، والقيود المفروضة على التنقُّل والحرية الشخصية التي تفرضها التقاليد الأبوية والأعراف الاجتماعية ويفاقم الاحتلال من أثرها، علاوة على التوزيع غير المتكافئ للنفوذ الاجتماعي والسياسي[80].

ولا تزال نسبة المسنين (60 عاماً فما فوق) منخفضة نسبياً عند 5 في المائة، ولكن من المتوقع أن ترتفع إلى 11 في المائة بحلول عام 2050[81]. وبما أن متوسط العمر المتوقع للنساء أعلى منه للرجال (75.3 مقارنة بـ 73.1)، يزيد عدد المسنات على عدد المسنين[82]. وكان أثر جائحة كوفيد-19 أشد على الجيل الأكبر سناً، حيث كانت 78 في المائة من الوفيات بين الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فما فوق، على الرغم من أن كبار السن لا يشكلون سوى 6 في المائة من إجمالي عدد المصابين[83]. وعلاوة على أثر الجائحة الصحي المباشر، تعرضت النساء المسنات لمخاطر العزلة الاجتماعية والفقر بدرجة أشد من غيرهن بسبب انخفاض مداخليهن ومستويات تعليمهن. ورغم أن دولة فلسطين لديها الآن أحد أدنى معدلات الأمية في العالم (2.5 في المائة في عام 2020)، يرتفع المعدل بين النساء المسنات ليبلغ 36 في المائة تقريباً (مقارنة بحوالي 8 في المائة بين المسنين الذكور)[84]. ويتبيَّن من دراسة ظروف المسنات أن اللواتي لم يحصلن على تعليم حين كنّ أصغر سناً هن الأرجح ألا يمتلكن الموارد اللازمة من تحسين ظروف معيشتهن في المراحل اللاحقة من الحياة. وكثيراً ما تكون المسنات أشد تعرُّضاً للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية من الرجال المسنين، إذ يستمر طلب تقديم الرعاية منهن، في حين تقل فرص حصولهن على الخدمات أو الدعم أو الأصول أو التنقُّل[85].

وراوحت نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها نساء عند 11 في المائة من مجموع الأسر المعيشية[86]. والأسر المعيشية التي ترأسها نساء شديدة التعرُّض لخطر الفقر، وتمثّل نحو 20 في المائة من الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع[87]. وثمة تقلص نسبي، سجلته دراسات أُجريت مؤخراً في قطاع غزة، في الفجوة بين الأسر التي يرأسها ذكور وتلك التي ترأسها إناث، وذلك نتيجة لفعالية آليات الاستهداف بالمساعدة التي تستخدمها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنمائية، علاوة على تراجع الأحوال الاقتصادية للأسر المعيشية التي يرأسها الذكور[88]. وتواجه الأسر المعيشية التي ترأسها نساء في قطاع غزة صنوفاً شتى من المصاعب الاجتماعية والثقافية: فالنساء المهجورات والمطلقات، وإلى حد أقل الأرامل، يتعرَّضن للوصمة الاجتماعية، وعلاوة على ذلك فهن أشد عرضة للعنف بسبب فقدانهن للحماية الاجتماعية[89]. والنساء المتزوجات سابقاً (المطلقات/الأرامل) هن أقل احتمالاً للزواج مرة أخرى مقارنة بالرجال المطلقين أو الأرامل. وتجدر الإشارة إلى أن الأعراف الاجتماعية والثقافية هي من أهم أسباب هذا التباين[90].

وعلى الرغم من أن زواج الأطفال ينحو إلى الانحسار، إلا أنه لا يزال واسع الانتشار، وخصوصاً في المجتمعات المعرَّضة للمخاطر والتهميش، وبالأخص في قطاع غزة، وفي المجتمعات المحلية المعزولة في المنطقة (ج)، وفي القدس الشرقية. وتشير التقديرات إلى أن 12 في المائة من الزيجات المسجلة في عام 2020 كانت لفتيات دون سن 18 عاماً (4.3 في المائة في الضفة الغربية، و19.3 في المائة في قطاع غزة) مقارنة بنسبة 24 في المائة في العام 2010[91]. واختلاف النُظُم القانونية قد يفسّر ارتفاع معدلات زواج الأطفال والزواج القسري في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، ولا سيما وأن إنفاذ المرسوم رقم 21 لعام 2019 في الضفة الغربية رفع الحد الأدنى لسن الزواج لكلا الجنسين إلى 18 عاماً (ما لم يطبق رؤساء المحاكم الشرعية ومحاكم الأسرة الأخرى إعفاءات قانونية). وتشمل الأسباب الأخرى لتباين النسبتين: آثار تواتر العنف العسكري في قطاع غزة، وارتفاع معدلات الفقر وشدة المصاعب المالية[92]، علاوة على تشبث الأسر إلى حد أكبر بالأعراف الاجتماعية المحافِظة[93].

تسلط الدراسات التي أجرتها منظمات حقوق المرأة في غزة، مثل جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل، الضوء على أن الزواج القسري/زواج الأطفال له تأثير ضار على وصول الفتيات إلى التعليم العالي وفرص العمل، وعلى صحتهن النفسية والبدنية والإنجابية، كما أنه يزيد تعرُّضهن للعنف الأسري[94]. ووفقاً لمسح أُجري قبل الجائحة للفتيات اللواتي تزوجن في سن الطفولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أفادت 45 في المائة منهن بتعرُّضهن للعنف في منزل الزوجية. ومن بين اللواتي أبلغن عن التعرُّض للعنف، أفاد 94 في المائة بأن مرتكِب العنف كان الزوج، و21 في المائة بأنه كان الصهر، ولم تتجاوز نسبة اللواتي أخبرن أي شخص عن تجاربهن من العنف 37 في المائة[95]. ومضاعفات الولادة على المراهقات باعث على القلق، لا سيما في قطاع غزة حيث لا يزال معدل الولادات بين المراهقات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 عاماً مرتفعاً نسبياً، فيبلغ 48 لكل 1,000 مولود حي، مقارنة بمعدل 39 لكل 1,000 مولود حي في الضفة الغربية[96].

باء. المؤشرات والاتجاهات الصحية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت السياسات الإسرائيلية في عرقلة وصول النساء إلى الخدمات الصحية الجيدة. وشملت هذه السياسات القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، ولا سيما الموظفون الطبيون واللوازم الطبية؛ وهدم البنى الأساسية للرعاية الصحية أو إلحاق الأضرار بها؛ والقيود على البناء في المنطقة (ج) التي تحول دون بناء المرافق الصحية. وتمسُّ الحاجة إلى خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة الضرورية للحد من وفيات الأمهات، لا سيما تحت ظروف الطوارئ، مثل التصعيد العسكري الذي شهده قطاع غزة في أيار/مايو 2021[97]، وفي المجتمعات المحلية التي تعاني من شدة انعدام الأمان في القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية. ورغم أن الصراع يسبب الوفيات بأعداد أكبر بين الرجال والفتيان، تطال أقسى آثاره غير المباشرة النساء والفتيات، وتشمل الافتقار إلى خدمات الصحة الإنجابية وإلى الدعم الكافي والمُتاح للتصدي لتزايد مخاطر العنف القائم على نوع الجنس[98]. وقد دفعت سياسات فرض القيود التي تمارسها إسرائيل منذ سنوات، وطالت حتى استيراد الموارد الطبية، نحو تآكل خطير في توفر الخدمات الصحية وجودتها، ما يهدِّد بتزايد معدلات وفيات الأمومة[99]. ووفقاً لدراسة وطنية أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام 2020، تزايدت حالات وفيات الأمومة في تلك السنة بنسبة 43 في المائة مقارنة بعام 2019 [100].

واكتنفت الفترة التي يغطيها هذا التقرير تداعيات جائحة كوفيد-19. وفي عام 2021، تصدر الفيروس أسباب الوفاة في الأرض الفلسطينية المحتلة كافة[101]. وحتى حزيران/يونيو 2022، أُبلِغ عن 659,853 حالة إصابة بالفيروس (410,177 حالة في الضفة الغربية و249,676 حالة في قطاع غزة)، وسُجِلت 5,660 حالة وفاة بفعل الإصابة[102]. وتعرَّض نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، الواهن أصلاً بسبب عقودٍ من السياسات الإسرائيلية، لضغوط هائلة بسبب انتشار الفيروس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد طالت تداعيات الجائحة جوانب أخرى لا ترتبط مباشرة بكوفيد-19 من صحة النساء ورفاههن، إذ حدَّت من وصولهن إلى الخدمات الصحية والمعلوماتية. والنساء الحوامل والمرضِعات، ولا سيما في فئات الخطر الشديد بسبب «العبء المزدوج لسوء التغذية» (السمنة/زيادة الوزن المقترنة بالنقص الشديد في المغذيات الدقيقة)، كن أشد تعرُّضاً للمخاطر المقترنة بتقلص الخدمات الصحية. وقلّ استخدام الخدمات المتاحة أيضاً بسبب المخاوف من العدوى، ومن الوصمة التي ارتبطت بالإصابة بالجائحة[103].

وغيَّرت الجائحة الاحتياجات المتصلة بالصحة العاطفية والعقلية، وكانت النساء هن الأرجح لأن يبلِّغن عن الشعور بعدم الأمان والكرب مقارنة بالرجال، وقد يُعزى هذا إلى تزايد أعباء العمل[104]. ونظراً إلى الطابع المديد للأزمة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يزال الرفاه النفسي والاجتماعي والصحة العقلية شاغلاً مهماً، لا سيما وأن الكرب النفسي يهدِّد بدرجة أكبر الفئات المعرَّضة للمخاطر، مثل النازحين والأشخاص ذوي الإعاقة والناجين من العنف القائم على نوع الجنس[105].

ولكن، ورغم حاجة النساء والفتيات المُلِحَّة إلى خدمات الصحة العقلية، والخدمات النفسية الاجتماعية الأخرى، فهي لا تلبى غالباً بسبب القيود على تقديم الخدمات في المجتمعات المعرَّضة للخطر، والوصمة الأشد أثراً على النساء المرتبطة بقضايا الصحة العقلية. وعلاوة على ذلك، تقضي الأعراف الثقافية بحل معظم المشاكل داخل الأسر، ويشمل ذلك مشاكل الصحة العقلية فيحول دون الوصول إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ولا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات[106]. وتعاني النساء والفتيات أيضاً من الصدمة الناجمة عن تكرار التعرُّض للتصعيد العسكري. وفي مسح لتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين بعد تصعيد أيار/مايو 2021، تبيَّن أن حوالي 70 في المائة من سكان غزة تَظهر عليهم أعراض تتفق مع التشخيص السريري لاضطراب ما بعد الصدمة، وظهرت هذه الأعراض على وجه الخصوص على النساء النازحات[107].

ونتيجة لتدني فرص الحصول على خدمات الصحة والحماية، ازدادت أعباء الرعاية التي تتحملها النساء بعد أن أُضيفت إليها مسؤولية رعاية المصابين، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والعاطفي لأفراد الأسرة، بالإضافة إلى أدوارهن في تقديم الرعاية للأطفال وكبار السن[108]. وتزامن تصعيد العنف مع موجة من حالات كوفيد-19، ما فاقم شعور النساء والفتيات بانعدام الأمان، ولا سيما النازحات والجريحات والأرامل[109]. وخلُص تقييم أُجري في غزة للفترة من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر 2021 إلى أن انعدام الأمن ينبع من عوامل كفقدان الخصوصية والمساحات الآمنة؛ والخشية من التعرُّض للاعتداء والاستغلال الجنسيين من أفراد من خارج الأسرة في الملاجئ أو لدى الأسر المضيفة[110].

جيم. العنف القائم على نوع الجنس

تتفاقم مخاطر العنف القائم على نوع الجنس التي تحدق بالنساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة بفعل الآثار المتعدِّدة للسياسات والممارسات الإسرائيلية، والأعراف الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني، علاوة على أثر الجائحة الذي عقّدَ هذه المخاطر وضاعفها. ويمثّل العنف القائم على نوع الجنس انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، وتشمل أشكاله: عنف الشريك الحميم، والاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والاعتداء الجسدي، والتحرُّش، والإساءة اللفظية والنفسية. وقد وثقت منظمات حقوق المرأة الفلسطينية والمؤسسات الصحية، وبالتفصيل، ما أحدثته الجائحة، وما صحبها من فترات إغلاق مديدة، وضغوط مالية، وشعور عام بالقلق بين أفراد الأسرة، من أثر مضاعِف للعنف القائم على نوع الجنس بشتى أشكاله، من العنف المنزلي إلى جرائم قتل النساء[111]. ومن بين 149 حالة قتل للإناث وثقتها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خلال الفترة 2015-2020، سُجِّل 25 في المائة منها في عام 2020[112].

ومع تزايد العنف القائم على نوع الجنس، واجهت النساء، أثناء الجائحة أيضاً، مشاق قانونية واقتصادية واجتماعية، مثل محدودية الوصول إلى نظام العدالة بسبب تأثُّر المحاكم بتدابير الإغلاق؛ وفقدان الوظائف؛ وضعف نُظُم إحالة النساء المعنَّفات في ظروف الإغلاق؛ والافتقار إلى الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية[113]. وبرزت، أو احتَدَّ أثر، أشكال جديدة من العنف، مثل التنمر السيبراني، والتحرُّش والابتزاز عبر الإنترنت. وتحول المخاوف من العنف السيبراني دون المشاركة الرقمية للنساء والفتيات الفلسطينيات، بما في ذلك المشاركة السياسية عبر الإنترنت[114].

وتتزايد الأدلة على أن الترابط وثيق بين التعرُّض لانتهاكات من الاحتلال، والتعرُّض للعنف القائم على نوع الجنس. وتضم المسارات من العنف المرتبط بالاحتلال إلى عنف الشريك الحميم: الفقر، وتفاقم السلوكيات المجحفة بالنساء، ومشاكل الصحة العقلية، وأعْرَاض الاكتئاب[115]. ونظراً لتدني مشاركة النساء في القوى العاملة، يشكّل اعتمادهن الاقتصادي على الزوج أو على أفراد الأسرة الذكور عامل خطر بوقوع العنف النفسي والجسدي والجنسي. وتنتشر حالات الاعتماد الاقتصادي هذه بين النساء والفتيات ذوات الإعاقة

وسكان البادية والنازحات، فليس لدى النساء والفتيات خيارات كثيرة لإعالة أنفسهن مالياً، ولذا فهن أرجح لأن لا يبلِّغن عن عنف الشريك الحميم إذا أدى ذلك إلى فقدان مصدر الدعم المالي الوحيد[116].

ويوقع العنف القائم على نوع الجنس أضراراً جسيمة بصحة النساء البدنية والنفسية، وتطال آثاره الأطفال، والأسر، والمجتمعات المحلية، والاقتصاد والمجتمع بإطارهما العام. وقد خلُصت دراسة عن التكاليف الاقتصادية للعنف الزوجي، أُجريت في إطار مشروع مشترك بين وزارة شؤون المرأة الفلسطينية والإسكوا، إلى أن الخسارة تتراوح بين 36 مليون دولار و45 مليون دولار سنوياً، وتتوزع بين النفقات من الأموال الخاصة التي تتكبدها الناجيات (للحصول على الخدمات الصحية والقانونية، واستبدال الممتلكات، وغير ذلك)، وفقدان الإنتاج المنزلي غير المدفوع الأجر (العمل المنزلي وأعمال رعاية الأطفال وكبار السن)، وخسارة الإنتاجية (التغيُّب عن العمل أو عن سُبُل الإنتاج)[117].

ولا تزال المصاعب تكتنف وصول الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس إلى العدالة. ولا يزال الإبلاغ عن العنف القائم على نوع الجنس منخفضاً خوفاً من الانتقام، ومن وصمة العار التي تصعب إزالتها، وغالباً ما تتعرَّض لها الناجيات من الاغتصاب وعنف الشريك الحميم والأشكال الأخرى من العنف القائم على نوع الجنس. وتشير البيانات المستقاة من المسح العنقودي المتعدِّد المؤشرات لسنة 2019-2020 إلى أن امرأة من كل أربع نساء من غزة تعتقد أن الأزواج لديهم ما يبرر ضرب زوجاتهم، مقارنة بامرأة واحدة من كل عشر نساء من الضفة الغربية. وكانت الشابات (15-19 عاماً من العمر)، وخاصة من الأسر الأشد فقراً، أرجح من النساء الأكبر سناً للاعتقاد بذلك[118]. وحتى عندما تبلِّغ نساء عن جرائم عنف قائم على نوع الجنس، كثيراً ما تنتهي بهن الحال إلى سحب القضايا من المحاكم في مرحلة مبكرة من عملية التقاضي بسبب الضغوط الاجتماعية وفقدان الثقة في النظام القضائي[119].

وفي حالات كثيرة، لا يجري التحقيق في جرائم قتل الإناث: فتُسجَّل إما كحالة انتحار أو كوفاة لأسباب غير معروفة، أو تُغلَق على الفور بدون إجراء تحقيق وافٍ، ولا سيما في غزة، بحجة أن الجاني «مجنون أو مختل عقلياً» وهذه السلوكيات تساعد في إخفاء جرائم قتل الإناث والعنف القائم على نوع الجنس، فترسخ ثقافة انعدام المساءلة وشعور الجناة بأن ما ثمة عقوبات حقيقية رادعة عن هذه الجرائم[120]. وتوقع جرائم قتل الإناث آثاراً نفسية واجتماعية وعقلية على أفراد الأسرة، وعلى المجتمع في إطاره الأوسع. وفي تحليل لتجارب نساء فلسطينيات تعرَّضن قريبات لهن للقتل في غزة، تبيَّن أنهن يعانين من خوف دائم وقلق شديد لأن مرتكبي الجرائم لم يتعرَّضوا للاعتقال أو السجن. وقبول الأسر بهذه الجرائم وسكوتها عنها يعزز شعور النساء بالاكتئاب، وبأنهن سيتعرَّضن بدورهن للجريمة ذاتها[121].

ومع تأخر التغييرات التشريعية (إصلاح قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية واعتماد قانون حماية الأسرة)، لا بد من التنويه ببعض التدابير الرامية إلى تحسين وصول المرأة إلى العدالة، بما في ذلك إنشاء وحدة نوع الجنس في السلطة القضائية، وإطلاق محكمة متخصصة للعنف ضد المرأة في محكمة نابلس في آذار/مارس 2022، وهي أول محكمة من نوعها في دولة فلسطين[122].

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية

4. المشاركة والاتجاهات السياسية والاقتصادية

ألف. العمل

لطالما عانت سوق العمل الفلسطينية من تفاوتات بين الجنسين، ويشهد لذلك انخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة وفتراتها بينهن (الشكل 2). وفي الربع الأول من عام 2022، شارك في سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة ما نسبته 18.9 في المائة فقط من النساء، مقارنة بنسبة 70.5 في المائة من الرجال، وبلغت نسبة البطالة بين النساء 40.6 في المائة، وهي تقريباً ضعف النسبة بين الرجال (21.4 في المائة)[123]. ويرتفع معدل البطالة كثيراً بين الشابات (اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاماً)، ويبلغ 59.2 في المائة[124]. وعلى نحو مماثل، تبلغ فترة بطالة النساء (20.6 شهراً) حوالي ضعف فترة بطالة نظرائهن من الرجال (9.6 أشهر)[125].

وتتفاوت فرص الوصول إلى العمل بوضوح من منطقة إلى أخرى، وتتبيَّن منها الفوارق الاقتصادية الأوسع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الربع الأول من عام 2022، بلغت نسبة البطالة 47 في المائة في غزة مقارنة بحوالي 14 في المائة في الضفة الغربية. والجدير بالذكر أن الشابات المتعلمات هن الأكثر عرضة للبطالة في قطاع غزة.

الشكل 2. مؤشرات العمل حسب الجنس للربع الأول من عام 2022

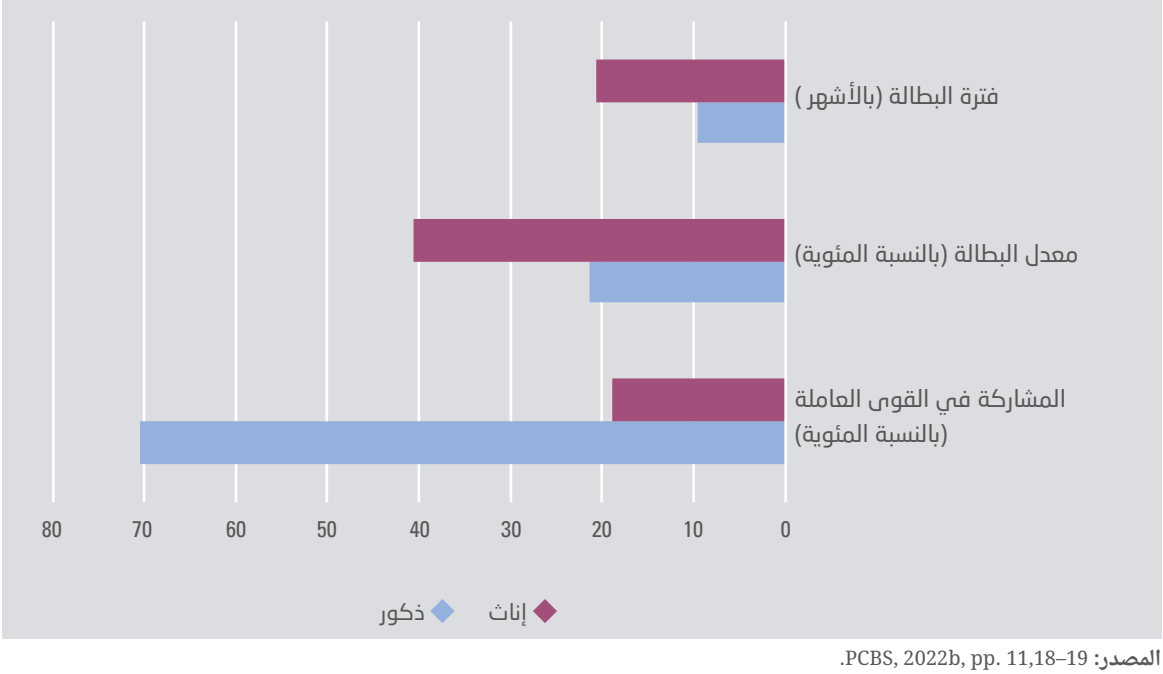

المصدر: PCBS, 2022b, pp. 11,18–19.

وفاقمت الجائحة عُرضة النساء للمخاطر الاقتصادية، إذ تواجه النساء مصاعب أشد من الرجال في جميع أبعاد المشاركة في سوق العمل والرفاه، ولا سيما التعرُّض لفقدان الوظائف بنسب أكبر، وانكماش الأعمال التجارية[126]. واشتدت آثار الجائحة في قطاع غزة بفعل الخسائر التي أوقعها تصعيد أيار/مايو 2021. على سبيل المثال، أوقع القصف المتواصل على مدى 11 يوماً خسائر فادحة للعديد من المشاريع الزراعية المملوكة للنساء في غزة، والبالغ عددها 1,000 تقريباً (الإطار 4).

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، تسجل دولة فلسطين أدنى درجة في العالم (26.3 من أصل 100) للقوانين واللوائح التي تؤثر على الفرص الاقتصادية للنساء ومشاركتهن في القوى العاملة، بما في ذلك حرية التنقُّل، والقوانين التي تؤثر على قرار النساء الالتحاق بالعمل، وأجورهن، وعملهن بعد إنجاب الأطفال، والقيود المتعلقة بالزواج والمُلكية والميراث، واللوائح التي تؤثر على بدء وإدارة الأعمال التجارية، والقوانين التي تؤثر على حجم معاش تقاعد النساء[127].

ويستمر إقصاء النساء الاقتصادي رغم أنهن حققن مستويات تعليمية عالية. وعلى سبيل المثال، يزيد عدد الطالبات في التعليم الأساسي والثانوي والعالي على عدد الطلاب الذكور، وتتجاوز نسبة النساء الحاصلات على التعليم في المرحلة ما بعد الثانوية نسبة الرجال الذين حققوا هذا المستوى من التحصيل العلمي (الجدول 3). وعلى الرغم من أن مؤشر التكافؤ بين الجنسين يميل نحو الإناث في الأرض الفلسطينية

الإطار 4. المشاريع الزراعية المملوكة للنساء في قطاع غزة

مزرعة لتربية الأرانب على سطح المنزل: أنشأت ريم مؤسسة صغيرة لتربية الأرانب على سطح منزلها، الذي تبلغ مساحته 90 متراً مربعاً. وأفادت بأن مشروعها الزراعي يجب أن يعيل أسرتها المؤلفة من 10 أفراد بسبب افتقارهم إلى الدخل؛ وهذا ظرف تشيع إشارة السكان إليه في قطاع غزة. كان زوج ريم قد فقد وظيفته الزراعية مؤخراً بعد أن لحق الدمار بالأرض الزراعية التي كان يعمل عليها خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014. في أيار/مايو 2021، لم تتمكن ريم من العمل في مزرعة الأرانب على سطح منزلها لإثني عشر يوماً بسبب القصف الإسرائيلي، وتسبب ذلك في نفوق العديد من الأرانب وخسائر أخرى يصعب حصرها. علاوة على ذلك، تأثرت مزرعتها، وبالتالي مشروعها، بالجائحة. وعلى الرغم من ذلك، تأمل ريم بتوسيع مشروعها الزراعي الصغير في المستقبل.

متجر فواكه وخضروات يعمل بالطاقة الشمسية: في عام 2018، بدأت هنادي سفيان خليل أبو هربيد العمل على مشروع متجر للفواكه والخضروات المجفَّفة يعمل بالطاقة الشمسية في بيت حانون، شمال غزة. وبعد عامين أطلقت، بدعم من أسرتها، مشروعها المنزلي ليزود محلات البقالة والأسواق المحلية وتجار التجزئة القريبين. وبيّنت هنادي أن موقعها القريب من الحدود الإسرائيلية يزيد من تعرُّض الأرواح والمنازل وسُبُل العيش في المجتمع المحلي إلى الاعتداء. في الجامعة، درست هنادي هندسة الطاقة المتجدِّدة، حيث نشأت فكرة مشروع SolarFood. وقد تأثر مشروع هنادي التجاري بشدة من جراء الحرب والقصف، علاوة على تداعيات الجائحة. وعلى الرغم من ذلك، فهي تعمل بجد كل يوم لإعادة البناء بحيث تجعل مشروعها أفضل من ذي قبل. وتسعى SolarFood إلى إنشاء سلاسل توريد صحية وإنتاج للغذاء على ركائز أخلاقية سليمة، إلى جانب توظيف النساء في القطاع الزراعي.

المصدر: Gaza Urban Agricultural Platform, 2021, pp. 7, 15–16.

الجدول 3. مؤشرات التعليم حسب نوع الجنس

المؤشر	إناث	ذكور	السنة
الأطفال في سن التعليم الأساسي الملتحقون بالمدارس (بالنسبة المئوية)	98.4	95.4%	2020/2019
عدد الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي	673,059	665,294	2021/2020
الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 عاماً ويُظهِرون مهارات القراءة الأساسية (بالنسبة المئوية)	57.3	47.8%	2020/2019
الأطفال في سن التعليم الأساسي غير الملتحقين بالمدارس (بالنسبة المئوية)	1.3	4.3%	2020/2019
معدل التسرُّب من المدارس الثانوية	1.56	2.95	2020/2019
عدد طلاب الجامعة	126,700	76,921	2021/2020
النسبة المئوية للأشخاص الحاصلين على درجة تعليمية من الدرجة الثانوية وما فوق	47.8	41.4%	2020

المصدر: PCBS, 2022d, pp. 29–30; PCBS, 2021b, p. 26; and UNICEF, 2021, pp. 8.

المحتلة (1.65 في العام الدراسي 2021/2020، في ارتفاع من 1.38 في العام الدراسي 2011/2010)، لم يثمر التحسُّن مكاسبَ في فرص العمل[128]. وتجدر الإشارة إلى أن مفارقة تزايد مستويات التحصيل العلمي بين الإناث، مقابل ركود مشاركتهن في سوق العمل، ظاهرة شائعة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحيث بات يشار إليها غالباً باسم «مفارقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»[129]. وما تعنيه هذه المفارقة هو أن التعليم بحد ذاته لا يكفي لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة، ولا لتحقيق الأمان الوظيفي للنساء الباحثات عن العمل.

وتشير بيانات العمل أيضاً إلى تركُّزٍ للنساء في القطاع العام: فعلى الرغم من انخفاض مشاركتهن في القوى العاملة، تشير التقديرات إلى أن نسبة النساء من مجموع موظفي القطاع العام المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة هي 45.7 في المائة[130]. ويُعزى استمرار منحى التزايد في معدلات البطالة بين الإناث إلى محدودية فرص تحقيق الأجور في القطاع الخاص المنظم. واحتمالية بدء النساء لعمل تجاري أقل منها بين الرجال بسبب قيود مثل محدودية فرص الحصول على الائتمان. وحتى عندما تُطْلِق النساء أعمالاً تجارية، تكون في الغالب غير منظمة وغير مسجلة، ما يحدّ من فرص نموها[131].

باء. المشاركة السياسية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت النساء بأدوار متقدمة في مجتمعاتهن المحلية، وساهمن بنشاط في مقاومة آثار الاحتلال. وقد أُعلِن عن تدابير إيجابية لتعزيز تمثيل النساء ومشاركتهن السياسية، بما في ذلك اعتماد حصص انتخابية للنساء في الانتخابات التشريعية (وقد زيدت الحصة من 20 إلى 26 في المائة في كانون الثاني/يناير 2021). لكن، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال تمثيل النساء أقل مما ينبغي في العمليات والهيئات الرسمية لصُنع القرار، بما في ذلك مجلس الوزراء، والسلك الدبلوماسي، والقضاء، والمجالس البلدية (الشكل 3).

الشكل 3. المشاركة السياسية للنساء: النسبة المئوية للنساء في هيئات صُنع القرار

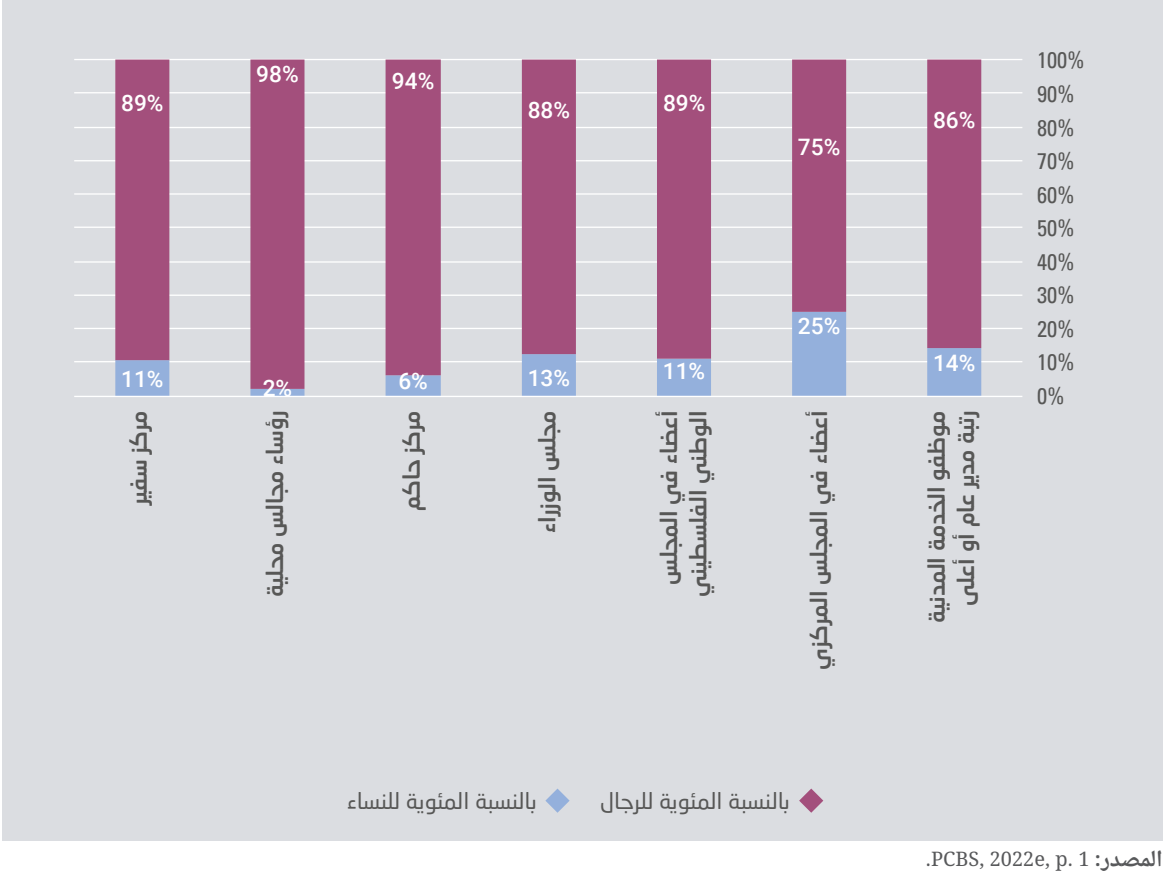

المصدر: PCBS, 2022e, p. 1.

ولم يختلف هذا المنحى في لجان الطوارئ الخاصة بجائحة كوفيد-19، إذ وُضِعت قيود على المشاركة الرسمية للنساء في هذه اللجان على الرغم من الدور الاجتماعي الهام الذي تؤديه النساء في الوقاية من آثار الجائحة والتخفيف من آثارها. ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، تمثل النساء أكثرية العاملين في مجالي الصحة والرعاية، ولا سيما في الخطوط الأمامية، وعلى الرغم من ذلك، من النادر أن يُمَثَّلن في هيئات صُنع القرار. ففي الضفة الغربية، تراوح معدل مشاركة النساء في لجان الطوارئ والدعم المركزية على مستوى المحافظات والحكومات المحلية بين 14 و16 في المائة، ولم يُمَثَّلْنَ إطلاقاً في لجنة الطوارئ في قطاع غزة[132]. وعلاوة على ذلك، استُبعِدت النساء ذوات الإعاقة تماماً من خطط الاستجابة الطارئة للجائحة[133].

وبالرغم من وجود نساء قادرات على تولي المهام في مستويات القيادة ومستعدات لذلك، إلا أن الهياكل والعقليات الذكورية المهيمنة تعتبرهن أقل قدرة، أو تراهن بمنظور سلبي إذا رغبن في الخروج من محيط العمل المنزلي[134]. أشارت دراسة حول الرفاه والمساواة بين الجنسين بين الشباب الفلسطيني (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً) إلى أن مواقف الأشخاص الذين شملهم المسح من حقوق المرأة في التوظيف والتعليم كانت إيجابية في الغالب، ولكن مواقفهم كانت مختلفة إزاء قيادة النساء، إذ رأى معظم الشبان وأكثر من نصف الشابات الذين تمت مقابلتهم أن الرجال أكثر قدرة على صُنع القرار في المجال الخاص وعلى تولي المناصب القيادية في المجال العام. وقد يرجع ذلك إلى غياب نماذج نسائية يُقتدى بها في المجال السياسي والتجاري، وإلى الأعراف الاجتماعية المتصلة بالأدوار والقدرات القيادية القائمة على نوع الجنس، والتي تُعزِّز فكرة أن الرجال أفضل في القيادة[135].

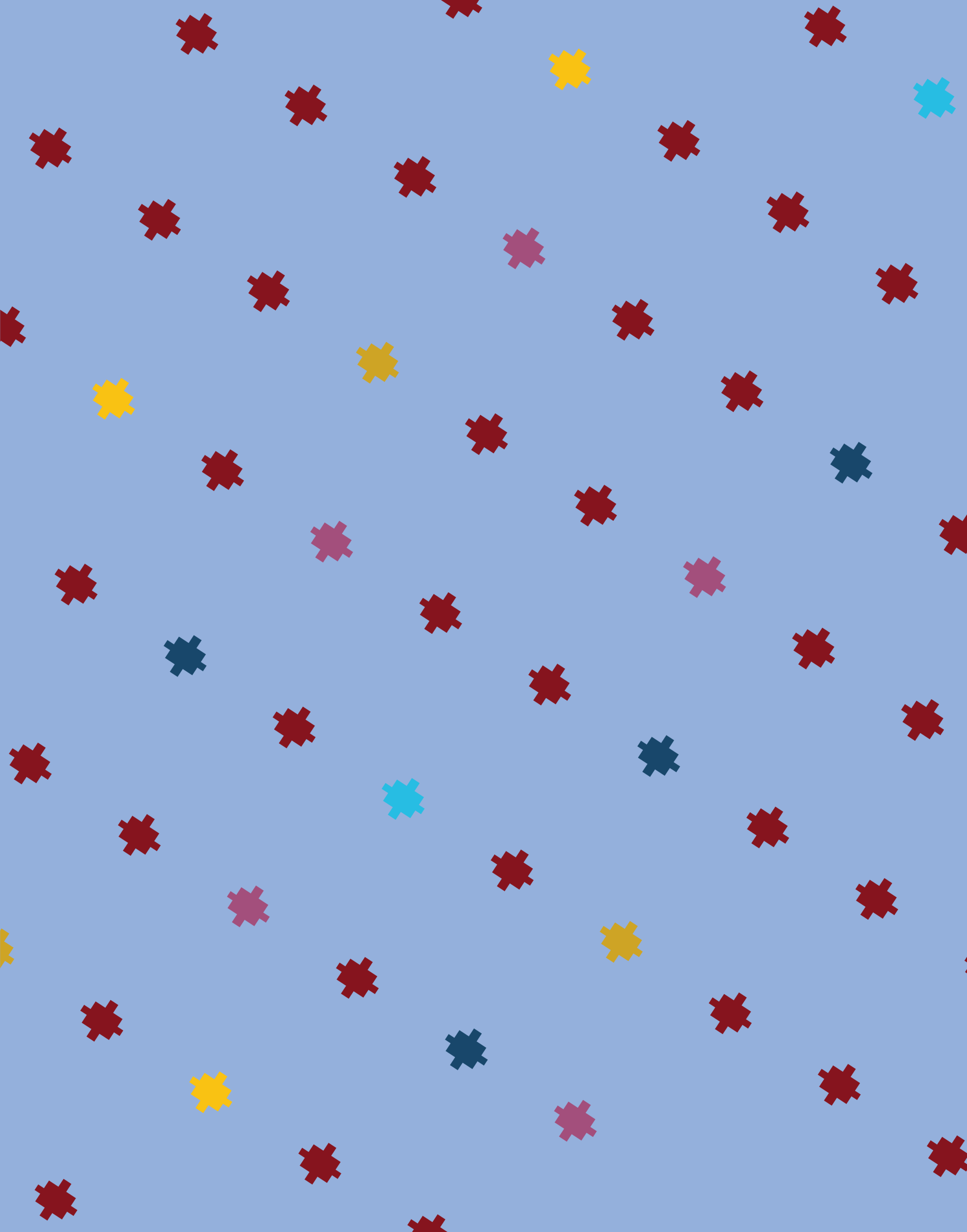

5. التقدم والصمود والتحديات

5. التقدم والصمود والتحديات

ألف. الصمود والحراك على مستوى القاعدة الشعبية

تؤدي النساء والفتيات أدواراً مختلفة أثناء الصراع. وقد برزت هذه الأدوار خلال الأزمات المتعدِّدة التي ألمَّت بالأرض الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة، وكثيراً ما تُعدُّ شكلاً من أشكال الصمود في وجه انعدام الأمن المزمن والعنف. وتَظهر هذه المساهمات بوضوح في أحدث تصعيد عسكري كبير ضد غزة في مايو/أيار 2021.

لم ينحصر دور النساء والفتيات أثناء التصعيد بالحفاظ على الأسر (أو أماكن الإيواء)، بل قُمن أيضاً بإطعام الأسر، ومواساة الأطفال، واستضافة النازحين. واعتمدت النساء آليّة تكيُّف، فركزن على اللعب مع الأطفال وتوفير جو مريح رغم الوضع الصعب. وطرحن مواضيع لتبادل الأحاديث مع نساء أخريات في الملاجئ للترفيه والحد من الخوف. ومارست بعضهن الرياضة، واخترن السير في الملاجئ لتخفيض منسوب التوتر والقلق. واستفادت الفتيات من هواياتهن في محاولة للتأقلم، فكتبن النصوص والروايات، ودونّ اليوميات، وسجّلن مقاطع فيديو صغيرة، وكُنّ يلجأن إلى أهلهنّ طلباً للدعم المادي والمعنوي، واختارت بعضهنّ المشاركة في جلسات الدعم النفسي والاجتماعي للحديث عن تجاربهن خلال التصعيد[136].

واعتمد مقدمو الخدمات، ومن ضمنهم منظمات حقوق المرأة، آليات تكيُّف إيجابية لضمان تقديم الخدمات الضرورية، رغم تعرُّضهم للعنف وعدم الاستقرار. وقد بيّن تصعيد أيار/مايو 2021 أن الصدمات غير المباشرة والإنهاك هي من المشاكل الفعليّة التي تواجه مقدمي الخدمات في غزة، الذين واجهوا صعوبات في التنقُّل والتواصل أثناء التصعيد (لأسباب عدة منها إغلاق بعض خطوط المساعدة المجانية بسبب نقص خدمات الإنترنت)، مما جعل تقديم المساعدة اللازمة شبه مستحيل. غير أنهم واصلوا عملهم، وظلوا يتابعون الحالات ويقدّمون المشورة والمساندة النفسية عن بُعد. وأُصيب مقدمو الخدمات بصدمات غير مباشرة، أُضيفت إلى ظروف انعدام الأمن التي واجهوها بسبب التصعيد[137]. فموظفو "سوا"، على سبيل المثال، وهي منظمة تعمل على مكافحة جميع أشكال العنف والإساءة ضد النساء والأطفال، يقتصر عملهم على الرد على الهواتف لمدة أقصاها 20 ساعة في الأسبوع تفادياً لإنهاك المرشدين، بينما تقدم منظمات أخرى دعم الأقران للموظفين[138].

وفي أعقاب تصعيد أيار/مايو 2021، أُطلقت حملة شعبية لإعادة بناء غزة، شارك فيها أكثر من 150 متطوعاً من الشبان والشابات عملوا على توزيع الحصص الغذائية، وإجراء تقييمات لاحتياجات البنية التحتية المتضرِّرة، وتنظيف الشوارع[139].

ولضمان استدامة الأسر ذات الموارد الضئيلة، تستخدم النساء آليات مختلفة للتكيُّف. ومن هذه الآليّات تعديل سلة غذاء الأسرة، وإعادة تنظيم الأصول والنفقات، وإيجاد طُرق مبتكرَة لجعل مساعدات المعونة تدوم لفترة أطول. وتعمل بعض النساء في القطاع غير الرسمي لتغطية نفقاتهن، ويضطلعن بأدوار مناسبة اجتماعياً[140]. وأُنشئت التعاونيات النسائية لمساعدة النساء العاملات في الزراعة على المشاركة في الحصول على بعض المعدات المُكْلِفة لتوسيع عملهن[141]. وفي المنطقة (ج)، أُنشئت لجان

حماية المرأة لتعزيز تقديم الخدمات المحلية داخل المجتمعات، ومعالجة حالات العنف القائم على نوع الجنس، والحض على إجراء المزيد من الحوارات وبناء السلام محلياً[142].

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت شابات من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حملات للتخفيف من المخاطر والتهديدات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، والدفاع عن حقوقهن. ومن النساء اللواتي كُنّ مثالاً على صمود المرأة وقدرتها على الحراك الصحافية الفلسطينية الشابة منى الكرد التي ذاع صيتها على المستوى الدولي لنضالها ضد عمليات الإخلاء القسري في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية (الإطار 5)، ونساء بيتا، أيقونة مقاومة بناء المستوطنات في نابلس (الإطار 6)، ولينا أبو عاقلة التي تنادي بالعدالة والمساءلة عن مقتل عمَّتها، وتطالب بتحقيق العدالة للصحافية المخضرمة شيرين أبو عاقلة (الإطار 7). وحدثت التعبئة الشعبية رغم التحديات التي تواجهها النساء، ربما لأن مساحة مشاركتهن في صُنع القرار الرسمي محدودة: فالأماكن المتاحة للنساء والشباب قليلة، ما عدا وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الدولية والشوارع[143].

الإطار 5. حملة تتصدَّر المنصّات: #أنقذوا حي الشيخ جرّاح

في نيسان/أبريل 2021، لفتت منى الكرد البالغة من العمر 23 عاماً انتباه العالم عندما أطلقت مع شقيقها التوأم محمد حملة شعبية مدوّية تحت وسم «أنقذوا حي الشيخ جرّاح» احتجاجاً على سياسة الاحتلال الإسرائيلي في إخلاء منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية. وكانت عائلة الكرد وعائلات فلسطينية أخرى تواجه منذ أكثر من عقد من الزمان تهديدات بإخلاء منازلها قسراً. وبعد أن أمرت المحكمة المحليّة في القدس العائلات بمغادرة منازلها بحلول 2 أيار/مايو 2021، دأبت منى وشقيقها على مشاركة مناشير على وسائل التواصل الاجتماعي، وأجريا مقابلات مع وسائل إعلام رئيسية للفت انتباه وسائل الإعلام الغربية إلى القضية الفلسطينية ومحنتها، وحشد الدعم الدولي. ورغم احتجازهما المؤقت من قِبل السلطات الإسرائيلية، حافظ كلّ منهما على شخصيته الجذابة والجريئة، وأصبحا من أشهر أصوات المهدَّدين بفقدان منازلهم في حي الشيخ جراح. وورد اسمهما في قائمة مجلّة تايم لأكثر 100 شخصية مؤثرة لعام 2021، فقد فتحا للعالم نافذة على العيش تحت الاحتلال في القدس الشرقية، وساهما في إحداث تحوّل دولي في الخطاب المتعلّق بإسرائيل ودولة فلسطين.

المصدر: TIME, Muna El-Kurd and Mohammed El-Kurd, 2021.

الإطار 6. النساء في قلب مقاومة بيتا

في عام 2021، أصبحت بلدة بيتا في الضفة الغربية، بالقرب من نابلس، رمزاً لصمود الفلسطينيين. فقد احتشد المجتمع ضد تحركات المستوطنين الإسرائيليين لإعادة بناء بؤرة استيطانية غير قانونية على قمة جبل صبيح. وجميع المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهذه البؤر الاستيطانية غير قانونية حتى في نظر الحكومة الإسرائيلية. احتج شبّان من بيتا وخيموا على قمة الجبل لمدة 150 يوماً وليلة. واعتُقِل الكثيرون منهم وأصيبوا بجروح وقُتل عددٌ منهم إثر استخدام الجيش الإسرائيلي الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات. نظَّمت نساء بيتا أنفسهن في مجموعة أسمينها «أقلّ واجب» (أي أقل ما يمكننا فعله) لمواصلة الاحتجاجات. وعملن بلا كلل على إعداد وجبات يومية للمتظاهرين الشباب. «لقد انخرطنا جميعاً في هذا العمل في وقت مبكر»، تقول أمل بني شمسة، وهي من سكان بيتا. «كان بعض الشباب يأتون ويطلبون من أمهاتهم إعداد السندويشات لزملائهم المتظاهرين في جبل صبيح، لذلك بدأنا بشكل عفوي بالتنظيم والطهي معاً لجميع المتظاهرين». أكثر من 120 امرأة عملن معاً في مطبخ جماعي لحركة الاحتجاج. وفي ذروة حركة الاحتجاج، كنّ ينتجن 3,000 وجبة في الأسبوع. والجدير بالذكر أن معظم الأموال أمّنتها النساء أنفسهن: بعضهن أخذنها من مدخراتهن، وبعضهن تبرعن بمجوهرات زواجهن.

المصدر: Magazine, The women at the heart of Beita's resistance, 2022; and The 972+ New Arab, Five months into Beita›s protests: The human story behind the ‹resistance icon›, 2021.

الإطار 7. النضال من أجل العدالة والمساءلة عن مقتل شيرين أبو عاقلة

أصبحت لينا أبو عاقلة (27 عاماً) رمزاً لحملة دولية تطالب بالعدالة وبمساءلة إسرائيل، بعد مقتل عمَّتها شيرين أبو عاقلة، الصحافية الفلسطينية الأمريكية المشهورة، أثناء تغطيتها الصحافية في جنين. في الأشهر التي تلت مقتل شيرين، قامت لينا، وهي فلسطينية أمريكية وِلدت ونشأت في القدس، بإطلاق حملات نشطة، وبالنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وأجرت مقابلات، واجتمعت مع سياسيين، وسعت للحصول على خيارات قانونية لتحقيق العدالة لعمَّتها.

باء. منظمات حقوق المرأة وحراكها

بالإضافة إلى العمل الرسمي لوزارة شؤون المرأة، تناضل منظمات حقوق المرأة الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني والشبكات للتصدي للعنف ضد المرأة وتعزيز حقوقها، تماشياً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة

لعام 2030. تسعى هذه الكيانات إلى تحدي الأعراف الاجتماعية المؤذية التي تديم التمييز بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس وتبرره، وتقديم خدمات الخطوط الأمامية والعمل السياسي. وفي جهودها الجماعية دلالةٌ على التزامها ومرونتها في مواجهة تزايد النزعة المحافِظة، وتقلُّص الحيّز المدني، وتقييد حرية التعبير، وإدامة آثار الاحتلال.

1. اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

في تشرين الأول/أكتوبر 2021، صنَّفت الحكومة الإسرائيلية اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مع ست منظمات فلسطينية أخرى من منظمات المجتمع المدني، «منظمات إرهابية». واتحاد لجان المرأة الفلسطينية منظمة مجتمعية نسوية تقدمية تكافح من أجل بناء مجتمع مدني فلسطيني تقدمي وديمقراطي خال من جميع أشكال التمييز، يسعى إلى تحقيق العدالة[144]. ويساهم تصنيف "منظمة إرهابية" في تقليص الحيّز المتاح للمجتمع المدني في دولة فلسطين، وخاصة لمنظمات حقوق المرأة، كما يحدُّ من الوصول إلى التمويل الدولي الذي يُعدُّ شريان الحياة لهذه المنظمات[145].

2. الإئتلاف الأهلي النسوي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

يتولّى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قيادة الائتلاف الذي شُكِّل في عام 2018، والذي يضم أكثر من 50 كياناً منها المنظمات الحقوقية والنسائية، والنقابات العمالية، والأُطُر النسائية، والناشطون في مجال حقوق المرأة. تعمل هذه الكيانات سوية على مناصرة المرأة وحمايتها وتمكينها على المستويين المحلي والوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف الائتلاف، باعتباره هيئةً تنسيقية وطنية، إلى المساهمة في تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع الفلسطيني، ويسعى بشكل خاص إلى تنظيم العمل بين المؤسسات الأعضاء التي تعمل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومواءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع الاتفاقية من خلال العمل على آليات المتابعة والمساءلة لتنفيذ الاتفاقية في دولة فلسطين على جميع المستويات (الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص).

وركَّز الائتلاف، في السنوات الأولى من إنشائه، على تعزيز قدرات أعضائه من خلال التدريب الرامي إلى تعميق فهم الاتفاقية، وتعليم المؤسسات ذات الصلة كيفية إعداد التقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتنسيق والتشبيك مع مختلف المؤسسات الحكومية. في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قدم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والائتلاف تقريراً عن العنف ضد النساء والفتيات داخل دولة فلسطين أثناء الجائحة إلى المقرِّر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، أُعدَّت صحائف وقائع بشأن هذا التقرير الوطني ونُظِّمت اجتماعات لنشر نتائجه ومناقشتها. كذلك ركَّز الائتلاف على إعداد تقرير مواز لتقرير المتابعة الذي قدمته الحكومة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وتعرَّضت المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان، ومن ضمنها الائتلاف وأعضاؤه، التي تدعو إلى مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لهجمات شديدة شنّتها القوى المحافِظة، من زعماء عشائر وأحزاب دينية سياسية. ولمواجهة ازدياد ردود الفعل والتحريض، نظَّمت منظمات حقوق المرأة حوارات واجتماعات ومناقشات أكاديمية وقانونية مع الائتلاف[146]. ومارس الائتلاف ضغوطاً على الحكومة الفلسطينية للتصدي للتحريض ضد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنظمات حقوق المرأة[147].

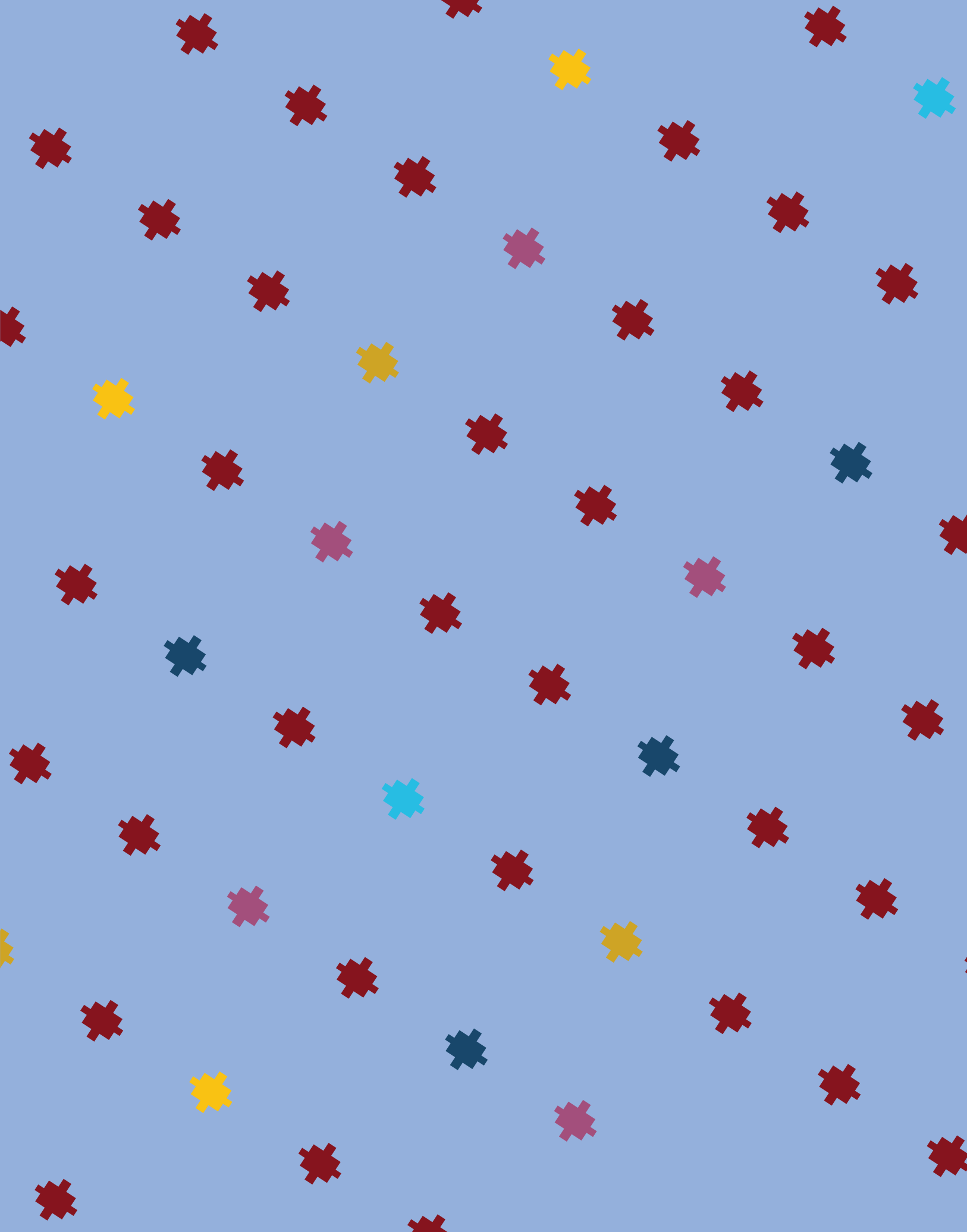

6. النتائج والتوصيات

6. النتائج والتوصيات

لا يمكن فصل المخاطر والتهديدات التي تواجه المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة عما يعاني منه جميع الفلسطينيين من حرمان عام، وانتهاك للحقوق، وأزمات إنسانية طال أمدها. ولن تتمكّن المرأة الفلسطينية من التمتُّع بحقوقها ما دام الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وممارساته، ومنها العنف ضد الفلسطينيين.

والمعايير الذكورية المؤذية، والتوزيع غير المتكافئ للسلطة والموارد بين النساء والرجال، والنظام القانوني البائد والمجزأ والتمييزي هي الدوافع الرئيسية للتمييز بين الجنسين والعنف القائم على نوع الجنس في الأرض الفلسطينية المحتلة. على دولة فلسطين، بصفتها دولة موقِّعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بذل المزيد من الجهد لمواجهة هذه التحديات وتعزيز وحماية حقوق ورفاه النساء والفتيات، امتثالاً لمنهاج عمل بيجين، وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وأجندة المرأة والسلام والأمن.

وعلى الحكومة، بمشاركة كاملة من منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، الإسراع في اعتماد الإصلاحات التشريعية التي تضمن العدالة والمساواة بين الجنسين للمرأة (والأهم من ذلك إقرار قانون العقوبات الفلسطيني الموحّد، وقانون الأحوال الشخصية، وقانون حماية الأسرة). وبدعم من المجتمع الدولي والمجتمع المدني المحلي، على حكومة فلسطين أن تستثمر في التنفيذ الفعال للسياسات الرامية إلى معالجة الفوارق بين الجنسين، ولا سيما في المشاركة الاقتصادية والسياسية، وتحسين أمن النساء والفتيات ورفاههن.

التوصيات

التوصيات التالية موجَّهة إلى الحكومة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الفلسطينيين الآخرين. ولا ينبغي اعتبارها بديلاً عن إزالة العامل الوحيد الأكثر إعاقة الذي يواجه النهوض بحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات وبظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، أي الاحتلال الإسرائيلي والسياسات والممارسات التي تعتمدها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعن عدم الوفاء بالتزاماتها، ولا سيّما تجاه جميع النساء والفتيات الفلسطينيات. ويشمل ذلك توفير الخدمات ذات الصلة والحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات في جميع أنحاء الأرض المحتلة.

بناءً على تقارير الإسكوا السابقة، تتماشى التوصيات التالية مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الحكومة الفلسطينية، والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتوصيات الصادرة عن المنظمات الرائدة في مجال حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

1. التعديلات التشريعية والمواءمة مع الالتزامات الدولية

تماشياً مع الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وتوصيات منظمات المرأة وحقوق الإنسان، لا بد من تعديل القوانين الوطنية على ضوء الالتزامات الدولية:

- ينبغي نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري فوراً في الجريدة الرسمية، لمنحهما وضعاً قانونياً ملزماً.
- ينبغي إدراج تفسير للتمييز ضد المرأة في التشريعات الوطنية، وفي الأحكام الواضحة والمباشرة التي تحظر التمييز القائم على نوع الجنس في القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المؤقتة وجميع القوانين الفلسطينية المعتمَدة.
- ينبغي الموافقة على قانون حماية الأسرة، الذي تدافع عنه منظمات حقوق المرأة منذ أوائل عام 2000، ويتضمن التنقيحات التي اقترحتها منظمات المجتمع المدني لضمان الاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ينبغي أن تخصِّص حكومة فلسطين التمويل الكافي، بدعم من الجهات المانحة، لضمان التنفيذ الفعال لقانون حماية الأسرة، بما يشمل توفير خدمات الحماية.
- ينبغي التقيُّد بإطار زمني واضح لمراجعة مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون الأحوال الشخصية الموحّد واعتمادهما، وفقاً لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي مراجعة القانون الجنائي واعتماده بما يتفق تماماً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويدعم قانون حماية الأسرة ويكمِّله. وينبغي أن تضمن تعديلات قانون الأحوال الشخصية تمتُّع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل في ما يتعلق بالميراث والزواج والطلاق وحضانة الأطفال والوصاية عليهم.
- ينبغي إلغاء التدابير «الاستثنائية» التي تتيح زواج الأطفال أو الزواج القسري فوراً.

2. ترسيخ مشاركة النساء في عمليات صُنع القرار ودرء النزاعات والمصالحة الوطنية

لا بد من اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة النساء وتمثيلهن في مراكز صنع القرار:

- يجب تخصيص حصة 30 في المائة لتمثيل النساء في انتخابات حرّة وديمقراطية، على النحو الوارد في منهاج عمل بيجين.
- يجدر، في هذا السياق، التنويه بقرار المجلس المركزي الفلسطيني بتخصيص حصة لا تقل عن 30 في المائة للنساء في هياكل منظمة التحرير الفلسطينية وفي الأحزاب السياسية، مع التأكيد على ضرورة الإسراع بتنفيذه.
- من أجل إعطاء المرأة الفلسطينية دورها المستحَق في السلام والأمن، من الأهمية بمكان تعزيز حضورها في عملية المصالحة الوطنية، خاصة وأن التجارب العالمية أثبتت أن مشاركة النساء في محادثات ومفاوضات السلام توطد استدامة اتفاقيات السلام.
- ينبغي تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لتنفيذ أبعاد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ذات الأولوية في خطة العمل الوطنية 2020-2024. ويجب أن تشمل هذه العملية إجراء تقديرات للتكاليف، بقيادة وزارة شؤون المرأة وبمشاركة فاعلة من اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 والتحالف الوطني لمؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.
- يجب حماية الحيّز المدني وتحصينه لضمان حرية التعبير والحماية، مع اتخاذ تدابير للتصدي لجرائم الكراهية والتحريض ضد النساء وضد نشطاء حقوق الإنسان، بما في ذلك في المجال السيبراني، وردع هذه الجرائم.

3. تغيير السلوكيات والممارسات للحدّ من أوجه التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة

علاوة على التعديلات التشريعية، على دولة فلسطين أن تخصِّص الميزانيات من منظور المساواة بين الجنسين للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بدعم من المجتمع الدولي، وقيادة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني:

- لا بد من نشر المعلومات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري بين جميع الأطراف الفاعلين، بما في ذلك الشرطة، والمؤسسات الاجتماعية والقضائية والصحية، والزعماء الدينيون، والمجتمع في نطاقه الأوسع.

- لا بد من تعزيز الجهود التشريعية الرامية إلى مكافحة زواج الأطفال بجهود للتوعية بأهمية القوانين ذات الصلة وبالآثار السلبية لزواج الأطفال، وبالإجراءات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لردع انتهاكات حقوق الفتيات.
- ينبغي تكثيف جهود توعية كلٍّ من الذكور والإناث بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال حملات وسائل التواصل الاجتماعي، والحملات المجتمعية والمدرسية.
- ينبغي إجراء حملات للتوعية الاجتماعية والتغيير، لا سيما في المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين، بشأن أهمية تغيير السلوكيات إزاء دَور النساء والرجال في الأسرة والمجتمع بما يمهِّدُ لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والأحزاب السياسية، والمؤسسات العامة، ونقابات العمال، ومجالس الشباب.
- على دولة فلسطين أن تستثمر في برامج لتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمراهقات والشابات في المنطقة (ج) والقدس الشرقية وقطاع غزة.

المراجع

Abu Hamad, B., and others (2021). 'No One Should Be Terrified Like I Was!' Exploring Drivers and Impacts of Child Marriage in Protracted Crises Among Palestinian and Syrian Refugees. European Journal of Development Research, 33:1209–1231.

ACAPS (2021). Palestine: Social Impacts of the Humanitarian Situation. Thematic Report – 19 October 2021. Available at www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20211019_acaps_thematic_report_palestine_social_impact_analysis_0.pdf.

Adalah – The Legal Centre for Arab Minority Rights in Israel (2022). Israel Reinstates Ban on Palestinian Family Unification, 10/03/2022. Available at www.adalah.org/en/content/view/10576.

Addameer Prisoner Support and Human Rights Association (2022a). Israeli Occupation release Mrs. Shatha Odeh after nearly a year, 3 June 2022. Available at https://addameer.org/news/4807.

_____ (2022b). Statistics. Available at https://www.addameer.org/statistics/2022/04.

_____ (2022c). On International Women's Day: Palestinian Women Prisoners Remain Resilient in the Face of Apartheid, 8 March 2022. Available at https://addameer.org/sites/default/files/On%20International%20Women%E2%80%99s%20Day%20Palestinian%20Women%20Prisoners%20Remain%20Resilient%20in%20the%20Face%20of%20Apartheid.pdf.

Aisha Association for Woman and Child Protection (2020). Fact-sheet Regarding Early Marriage in the Gaza Strip. Available at https://aisha.ps/en/statistics/35.

Amnesty International (2021a). Israeli police targeted Palestinians with discriminatory arrests, torture and unlawful force: June 24, 2021. Available at www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/06/israeli-police-targeted-palestinians-with-discriminatory-arrests-torture-and-unlawful-force/.

_____ (2021b). Israeli army shutdown of health organisation will have catastrophic consequences for Palestinian healthcare, 9 June 2021. Available at https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2021/06/israeli-army-shutdown-of-health-organization-will-have-catastrophic-consequences-for-palestinian-healthcare/.

Al Jazeera (2022). Reporter's Notebook: Lessons from Shireen Abu Akleh's life, and death, 13 May 2022. Available at www.aljazeera.com/news/2022/5/13/lessons-from-shireen-abu-akleh-life-death.

Assaad, R. and others (2020). Explaining the MENA paradox: Rising educational attainment yet stagnant female labour force participation. Demographic Research, vol. 43, Issue. 28, pp. 817–850. Available at www.demographic-research.org/volumes/vol43/28/43-28.pdf.

B'Tselem (2021). State Business: Israel's misappropriation of land in the West Bank through settler violence. Available at www.btselem.org/sites/default/files/publications/202111_state_business_eng.pdf.

CARE and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2020). Rapid Gender Analysis to Inform the 2021 Humanitarian Programme Cycle in the Occupied Palestinian territory. Available at https://careevaluations.org/wp-content/uploads/CARE-OCHA-RGA-Report-for-oPt.pdf.

Civicus (2021). Violations continue: CSOs offices raided, HRDs Arrested, women reporters attacked, 9 September 2021. Available at https://monitor.civicus.org/updates/2021/09/09/violations-continue-csos-offices-raided-hrds-arrested-women-reporters-attacked/.

Committee on the Elimination of Discrimination against Women (2020). Information received from the State of Palestine on follow-up to the concluding observations on its initial report, 19 August 2020. CEDAW/C/PSE/FCO/1. Available at https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/214/89/PDF/N2021489.pdf?OpenElement.

CEDAW Coalition (2020a). Palestinian Women's Role in Leadership and Participation in Decision-Making during the COVID-19 Pandemic. Available at https://cedaw.ps/uploads/1608749509957331524.pdf.

_____ (2020b). Parallel Report to the Government of the State of Palestine Follow-up Report to the CEDAW Committee Concluding Observations and Recommendations to the Initial Report of the State of Palestine. Available at https://gupw.net/assets/files/now-en.pdf.

Daher-Nashif, S. (2021). Intersectionality and Femicide: Palestinian Women's Experiences with the Murders of Their Beloved Female Relatives. Violence against Women, vol. 28, Issue. 5, pp. 1077–1097.

Doria Feminist Fund (2022). Women in Palestine between the trilogy of Hamas, the Palestinian Authority, and Israel: Needs Assessment for Palestinian Feminist Movement. Available at https://global-uploads.webflow.com/61f301a9a4df4cf1e6d6a1f6/6279824159bcaa34b735dd3a_Palestine%20Study%20ENG.pdf.

European External Action Service Press Team (2022). Israel/Palestine: Statement by the High Representative on the police action at the funeral of Shireen Abu Akleh. Available at www.eeas.europa.eu/eeas/israelpalestine-statement-high-representative-police-action-funeral-shireen-abu-akleh_en?s=206/.

EuroMed Rights (2021). Spaces of Violence and Resistance: Women's Rights in the Digital World. Available at https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2021/05/Online-Gender-Violence-Report.pdf.

European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA) (2020). Six-Month Report on Demolitions and Seizures in the West Bank, including East Jerusalem Reporting Period: 1 January–30 June 2020. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/11/EUDEMRPT_181120.pdf.

Gaza Urban Agricultural Platform (2021). Stories of Success and Resilience: The Women Restoring Palestinian Food Sovereignty. Available at https://gupap.org/en/success-and-resilience-stories-en/stories-of-success-resilience-from-gaza/.

Gender Based Violence Sub-Cluster, United Nations Population Fund, and Women's Affairs Centre Gaza (2021). Rapid Assessment Immediate and Critical Needs of Girls and Women After the Escalation of May 2021. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/immediate_and_critical_needs_of_girls_and_women_-_in_the_aftermath_of_may_2021_escalations.pdf.

German Federal Foreign Office (2022). Joint Statement by the Spokespersons of the Foreign Ministries of Belgium, Denmark, France, Germany, Ireland, Italy, the Netherlands, Spain and Sweden, 19.08.2022, Available at www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/-/2547770.

Gibbs, A. and others (2021). Associations between exposures to occupation-related events, depression and intimate partner violence among women in the occupied Palestinian Territories. Global Public Health, vol.16, Issue. 12, pp. 1834–1847. Available at https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/33222619/.

Gisha – Legal Centre for Freedom of Movement (2020). Discrimination by Default – A gender analysis of Israel's criteria for travel through Erez Crossing. Available at https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Discrimination_by_Default_EN.pdf.

_____ (2021). Gaza Up Close. Available at https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Inside_look_at_gaza/Gaza_up_close_Eng.pdf.

Ghandour, R. and others (2020). Double Burden of COVID-19 Pandemic and Military Occupation: Mental Health Among a Palestinian University Community in the West Bank. Annals of Global Health, vol. 86, Issue. 1, p. 131. Available at https://doi.org/10.5334/aogh.3007.

Global Protection Cluster (2022). Occupied Palestinian territory, Protection Analysis Update: Thematic Focus: Protection issues affecting women and girls. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/03/PROTCLUSTERANAL-MARCH22_230322.pdf.

HaMoked – Centre of the Defence of the Individual (2022). High Court petition to halt the Israeli military's discriminatory and draconian restrictions on the entry of foreigners to the West Bank. Available at https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2313.

Health Cluster Occupied Palestinian Territory (2022). Health Cluster Bulletin – June 2022. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/08/HEALTHCLUSTERBULJUNE22_050822.pdf.

HelpAge International (2021). Country Profile: The rights and wellbeing of older persons in the State of Palestine. Available at https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/country_profile_-_palestinian_27-10-2021.pdf.

International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank (2021a). Gaza Rapid Damage and Needs Assessment. Available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/178021624889455367/pdf/Gaza-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf.

_____ (2021b). Using a Facebook survey to assess the socioeconomic conditions of Palestinians after the May 2021 conflict. Available at https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36831/A-Methodological-Note.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

Independent Commission for Human Rights (ICHR) (2020). Shadow Report to the State of Palestine's follow up report, on the concluding remarks on the initial report by State of Palestine. Submitted to the CEDAW Committee.

International Committee of the Red Cross (2020). The Impact of the Electricity Crisis on The Humanitarian & Living Conditions in the Gaza Strip – Survey Study. Available at www.icrc.org/en/document/gaza-electricity.

International Labour Organization. (2022). The situation of workers of the occupied Arab territories. Report of the Director-General – Appendix. ILC.110/DG/APP. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/05/ILOAN-RPT_170522.pdf.

Islamic Relief (2020). Gender-based violence against women and girls in Gaza Protection and Inclusion Framework. Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/islamic-relief-palestine-gender-based-violence-against-women.

Jerusalem Story (2022). Shireen Abu Akleh. Available at www.jerusalemstory.com/en/bio/shireen-abu-akleh.

MA'AN Development Centre (2021). Female empowerment: Women are helping to generate clean energy in the besieged Gaza Strip. Available at www.maan-ctr.org/magazine/article/2818/.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2021a). Press briefing notes on Occupied Palestinian Territory, Israel/OPT: UN experts warn of rising levels of Israeli settler violence in a climate of impunity, 14 April 2021. Available at www.ohchr.org/en/press-releases/2021/04/israelopt-un-experts-warn-rising-levels-israeli-settler-violence-climate?LangID=E&NewsID=26991.

_____ (2021b). UN experts condemn Israel's designation of Palestinian human rights defenders as terrorist organisations: 25 October 2021. Available at www.ohchr.org/en/press-releases/2021/10/un-experts-condemn-israels-designation-palestinian-human-rights-defenders?LangID=E&NewsID=27702.

_____ (2021c). Press briefing notes on Occupied Palestinian Territory. Spokesperson for the UN High Commissioner for Human Rights: Rupert Colville. Available at www.ohchr.org/en/2021/05/press-briefing-notes-occupied-palestinian-territory?LangID=E&NewsID=27067.

_____ (2021d). Rapporteur on follow-up Committee on the Elimination of Discrimination against Women. BJ/follow-up/State of Palestine/78. 5 March 2021. Available at https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/PSE/INT_CEDAW_FUL_PSE_44533_E.pdf.

_____ (2022a). Press Releases/Special Procedures: UN expert warns Israeli crackdown will fuel more violence, urges international response, 22 April 2022. Available at www.ohchr.org/en/press-releases/2022/04/un-expert-warns-israeli-crackdown-will-fuel-more-violence-urges.

_____ (2022b). Killing of journalist in the occupied Palestinian territory, 24 June 2022. Available at www.ohchr.org/en/press-briefing-notes/2022/06/killing-journalist-occupied-palestinian-territory.

Oxfam International (2021). Youth wellbeing in the occupied Palestinian territory: An in-depth, multi-level, and interdisciplinary study into wellbeing and gender equality among Palestinian youth. Available at https://policy-practice.oxfam.org/resources/youth-wellbeing-in-the-occupied-palestinian-territory-an-in-depth-multi-level-a-621182/.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2021a). On the Eve of the International Youth Day, the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) issues a press release demonstrating the situation of the youth in the Palestinian society. 11/8/2021. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_11-8-2021-youth-en.pdf.

_____ (2021b). Women and Men in Palestine - Issues and Statistics – 2021. Available at www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2586.pdf.

_____ (2021c). Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) On the Eve of the International Day of Older Persons. Available at https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=4081.

_____ (2021d). Press Release by the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) on the occasion of International Literacy Day. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_8-9-2021-lit-en.pdf.

_____ (2022a). PCBS Presents the Conditions of Palestinian Populations on the Occasion of the International Population Day. Available at https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_InterPopDay2022E.pdf.

_____ (2022b). Labour Force Survey (January- March, 2022) Round. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ12022E.pdf.

_____ (2022c). H.E. Dr. Awad, highlights the Palestinian children's situation on the Occasion of the Palestinian Child Day. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_ChildDayE2022.pdf.

_____ (2022d). Palestine in Figures – 2021. Available at https://pcbs.gov.ps/Downloads/book2604.pdf.

_____ (2022e). H.E. Dr. Awad, Highlights the Reality of the Palestinian Women on the Eve of International Women's Day, 08/03/2022. Available at https://pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4186#:~:text=H.E.-,Dr.,on%2008%2F03%2F2022.

_____ (undated). Projected Mid -Year Population for Jerusalem Governorate by Locality 2017–2026. Available at www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=707.

Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestinian Water Authority (2021). The PCBS and the Palestinian Water Authority (PWA) Issue a joint Press Release on the Occasion of World Water Day. Available at www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_21-3-2021-water-en.pdf.

Palestinian Central Bureau of Statistics and United Nations Children's Fund (2021). Palestinian Multiple Indicator Cluster Survey 2019–2020, Survey Findings Report. Available at www.unicef.org/sop/media/1736/file/MICS%202019-2020.pdf.

Palestinian Working Women Society for Development (PWWSD) (2021). Position Paper on Gender Based Violence in Light of the Absence of the Family Protection Law. Available at pwwsd.org/uploads/16368494131463390137.pdf.

_____ (2022). Palestinian women face a systematic attack against their right to protection and equality by fundamentalist and conservative forces. Available at https://pwwsd.org/uploads/1584260550651346404.pdf.

Peace Now (2022). The government of unequivocal annexation: Deepening of the settlement project, dispossession and oppression One year of the Israeli government headed by Yair Lapid and Naftali Bennett Settlement Watch project. Available at http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2022/06/settlement-report-Bennett-Lapid-2022-English.pdf.

Physicians for Human Rights (2021). Cancer Patients in the Gaza Strip in 2020: Position Paper. Available at www.phr.org.il/wp-content/uploads/2021/03/4369_CancerPaper_Eng.pdf.

Presler-Marshall, E. and others (2021). Adolescents in protracted displacement: exploring risks of age- and gender-based violence among Palestine refugees in Jordan, Lebanon and the State of Palestine. Report. London: Gender and Adolescence: Global Evidence. Available at www.gage.odi.org/publication/adolescents-in-protracted-displacement-exploring-risks-of-age-and-gender-based-violence-among-palestine-refugees-in-jordan-lebanon-and-the-state-of-palestine/.

State of Palestine, Council of Ministers (2022). Decisions taken by the Palestinian Cabinet during its session No. 149. Available at www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Decree/DetailsEn/bae00f96-27d4-417c-a561-0e659a2f2250.

State of Palestine, Ministry of Health (2022). Health Annual Report Palestine 2021. Available at https://site.moh.ps/Content/Books/Hqgu4D5vfT6bDhDUtl36GHhx9oYlCS9JplXYDfOMKrnDt6YoDPkPdl_I6mhnD3xb5MaPpX1mx6k6J4WowTnGUc1135KRHMmuMwEi1Zh1QUmFY.pdf.

State of Palestine, Ministry of Health and UNFPA (2020). National Maternal Mortality Report 2020. Available at https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/national_maternal_mortality_report_2020_0.pdf.

State of Palestine, Ministry of Women's Affairs (2020). The Second National Action Plan on Women, Peace and Security For the implementation of United Nations Security Council Resolution 1325 and Subsequent Resolutions 2020–2024.

Shelter Cluster Palestine (2022). One Year After – Escalation of Hostilities – May 2021, Dashboard 16 May 2022. Available at https://sheltercluster.org/palestine/documents/one-year-after-conflict-may2021-shelter-cluster-dashboard.

The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH) (2020). A Diagnostic Study on International Funds for Women, Peace and Security Agenda. Available at www.miftah.org/Publications/Books/Diagnostic_Study_on_International_Funds_for_Women_Peace_and_Security_Agenda_En.pdf.

This Week in Palestine (2021). A Journalist's Personal Testimony; #282 October 2021. Available at https://thisweekinpalestine.com/shireen-abu-aqleh/.

United Nations Children's Fund (2020). Mapping and Assessment of Maternal, Neonatal and Young Children Health Care Services in Gaza Strip. Available at www.unicef.org/sop/media/1351/file/MNCH%20Gaza%20Mapping%20report.pdf.

_____ (2021). Children in the State of Palestine: Child Development Data from the Multi Indicator Cluster Survey (MICS). Available at www.unicef.org/sop/media/1681/file/Children%20in%20the%20State%20of%20Palestine.pdf.

United Nations Development Programme (2022). Gaza Infrastructure Damage Assessment Report. Available at www.undp.org/papp/publications/gaza-infrastructure-damage-assessment-report.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2020). Economic costs of marital violence against women in the State of Palestine. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.30.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) and Ministry of Women's Affairs, State of Palestine (2021). Gendered needs during the May 2021 conflict in the Gaza Strip. E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6.

United Nations General Assembly (2020). Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the Gaza Strip under closure and restrictions. 13 August 2020. Available at https://unctad.org/system/files/official-document/a75d310_en_1.pdf.

_____ (2021a). Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the occupied Syrian Golan Report of the Secretary-General. 23 September 2021. Available at https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/262/91/PDF/N2126291.pdf?OpenElement.

_____ (2021b). Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian Territory occupied since 1967. Available at https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N21/299/65/PDF/N2129965.pdf?OpenElement.

United Nations General Assembly Economic and Social Council (2020). Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan Note by the Secretary-General. Available at https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N20/129/95/PDF/N2012995.pdf?OpenElement.

_____ (2022). Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan. Note by the Secretary General. Available at www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2022/07/A.77.90.E.2022.66_080622.pdf.

United Nations Human Rights Council (2021). Implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights. A/HRC/46/63.

_____ (2022a). Human rights situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and the obligation to ensure accountability and justice. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights. Available at https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G22/264/44/PDF/G2226444.pdf?OpenElement.

_____ (2022b). Implementation of Human Rights Council resolutions S-9/1 and S-12/1. Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights. A/HRC/49/83.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2021a). Escalation in the Gaza Strip, the West Bank and Israel | Flash Update #11 covering 12:00 20 May–12:00 21 May. Available at www.ochaopt.org/sites/default/files/flash_update_11_escalations_of_hostilities.pdf.

_____ (2021b). Gaza Strip: Escalation of Hostilities. 10–21 May 2021. Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-strip-escalation-hostilities-10-21-may-2021.

_____ (2021c). The Humanitarian Bulletin – Gaza after the May escalation – November 2021. Available at www.ochaopt.org/content/humanitarian-bulletin-november-2021.

_____ (2021d). Humanitarian Needs Overview OPT 2022. Available at www.ochaopt.org/sites/default/files/HNO_2022.pdf.

_____ (2021e). Humsa Al Bqai'a, Flash Update #7 as of 8 July 2021. Available at www.ochaopt.org/sites/default/files/Humsa_Flash_Update_7.pdf.

_____ (2022a). Rafah Crossing: Movement of People and Goods. Available at www.ochaopt.org/data/crossings.

_____ (2022b). Data on Casualties – Gaza. Available at www.ochaopt.org/data/casualties.

_____ (2022c). Data on Injuries – Gaza. Available at www.ochaopt.org/data/casualties.

_____ (2022d) Mid-Year Humanitarian Response Dashboard (January–June 2022). Available at www.ochaopt.org/sites/default/files/HRP-Mid-Year-Dashboard-January-June-2022.pdf.

_____ (2022e). Data on Casualties – West Bank. Available at www.ochaopt.org/data/casualties.

_____ (2022f). Data on Injuries – West Bank. Available at www.ochaopt.org/data/casualties.

_____ (2022g). Protection of Civilians 5–18 April 2022. Available at www.ochaopt.org/poc/5-18-april-2022.

_____ (2022h). Breakdown of data on demolition and displacement in the West Bank. Available at https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmJkZGRhYWQtODk0MS00MWJkLWI2NTktMDg1NGJlMGNiY2Y3IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYt-NGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9.

_____ (2022i). West Bank Demolitions and Displacement: An Overview March–May 2022. Available at www.ochaopt.org/sites/default/files/Demolition-Monthly-report-Mar-May_2022.pdf.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2021).

UNRWA in Figures - As of December 2020. Available at www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2021_eng.pdf.

United Nations Population Fund (UNFPA) (2021a). Gender-Based Violence Needs Assessment in East Jerusalem. Available at https://palestine.unfpa.org/en/publications/gender-based-violence-needs-assessment-east-jerusalem.

_____ (2021b). Press Release: UNFPA calls all parties to ensure the full protection of women and adolescent girls. 14 May 2021. Available at https://palestine.unfpa.org/en/news/unfpa-calls-all-parties-ensure-full-protection-women-and-adolescent-girls-0.

UN Women (2020). Gender Alert: Needs of Women, Girls, Boys and Men in Humanitarian Action in Palestine. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Palestine/Attachments/Publications/2020/10/Gender%20Alert%20Analysis%20August%202020%20UNW.pdf.

_____ (2021a). Gender and Wars in Gaza Untangled: What Past Wars Have Taught Us? Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gender-and-wars-gaza-untangled-what-past-wars-have-taught-us.

_____ (2021b). Impact of COVID-19 on pregnant and lactating women in the occupied Palestinian territory. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Palestine/Attachments/Publications/2021/06/Impact%20of%20Covid-19%20on%20pregnant%20women-compressed.pdf.

_____ (2021c). 2021 Gender Alert: A Multisectoral Gender Analysis to Inform the 2022 Humanitarian Programme Cycle. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Palestine/Attachments/Publications/2021/11/D6-Gender%20Alert%20Analysis-111121_compressed.pdf.

_____ (2021d). A Feminist Economic Analysis of COVID-Impact on the Palestinian Economy. Available at https://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/04/a-feminist-economic-analysis-of-covid-19-impact-on-the-palestinian-economy.

_____ (2022a). After the May 2021 Escalation: A Multi-Sectoral Gender Needs Assessment in the Gaza Strip. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/2022-05/D6_A%20Multi-Sectoral%20Gender%20Needs%20Assessment%20in%20the%20Gaza%20Strip_110522.pdf.

_____ (2022b). A Future at Stake Recommendations to Include Palestinian Women and Youth in Political and Peace Processes. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/2022-04/D12%20Barriers%20to%20participation%20040422.pdf.

_____ (2022c). Women's Role in Local Peacebuilding: Recommendations to better support the work of Palestinian women-led grassroots organisations. Available at https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/2022-04/D10_Local%20women%20peacebuilders%20-050422.pdf.

UN-Women, UNDP and UNFPA (2022). Inauguration of a Specialised Court for Violence Against Women Cases in Nablus by the High Judicial Council and Sawasya Programme. Available at https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/inauguration-specialized-court-violence-against-women-cases.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC) (2021). Annual Report 2020. Available at www.wclac.org/files/annual_reports/2020/kgjnkvdegkxqxc20ivobym.pdf.

_____ (2022a). Women's Voices in light of Israel's colonial occupation and structured apartheid. Available at www.wclac.org/files/library/22/07/nrnnjlc9zo171nohpanami.pdf.

_____ (2022b). Annual Report 2021: Learning, Sharing Knowledge, Mobilising the Society & Empowering Palestinian Women Through Innovation to Create Change. Available at www.wclac.org/files/annual_reports/2021/v3a53w3b8tqaqi0get8wn2.pdf.

_____ (2022c). The Experience of the “Family Protection from Violence” Law in the Palestinian Territories and the Due Diligence Standard. [Arabic]. Available at www.wclac.org/files/library/21/03/9vsxby0ifttogjlzbezmgz.pdf.

Women’s Centre for Legal Aid and Counselling and the Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH). (2020). CSO’s Follow up Report for Beijing +25 – Palestine 2020.

Women’s Centre for Legal Aid and Counselling and the Palestinian NGO Forum to Combat Violence Against Women (Al-Muntada) (2021). Femicide in the Palestinian Society: Report submitted to Special Rapporteur on Violence against Women, its Causes and Consequences. Available at www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/SR/Femicide/2021-submissions/CSOs/state-of-palestine-womens-centre.pdf.

_____ (undated). Population Growth (annual %). Available at https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW.

World Bank (2021). Palestinian Digital Economy Assessment. Available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36770.

_____ (2022). Women, Business, and Law 2022: West Bank and Gaza. Available at https://wbl.worldbank.org/content/dam/documents/wbl/2022/snapshots/West-bank-and-gaza.pdf.

World Food Programme (2020). WFP Palestine Country Brief – August 2020. Available at https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000118921/download/.

World Health Organisation (2022a). 15 Years of Blockade and Health in Gaza. Available at www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/15_years_of_blockade_and_health_in-gaza.pdf?ua=1.

_____ (2022b). Health conditions in the occupied Palestinian territory, including east Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan, 19 May 2022, A75/26. Available at https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA75/A75_26-en.pdf.

الحواشي

1 قرار مجلس الأمن 478 (1980).
2 «إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت» الذي وقِّع في واشنطن العاصمة في 13 أيلول/سبتمبر 1993، الذي كثيراً ما يشار إليه باتفاق «أوسلو الأول»؛ و«لاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا»، الذي وقِّع في القاهرة في 4 أيار/مايو 1994؛ و«الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني الانتقالي حول الضفة الغربية وقطاع غزة»، المعروف باتفاق «أوسلو الثاني»، الذي وقِّعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أول مرة في طابا، مصر في 24 أيلول/سبتمبر 1995، ثم وقّعه في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995 رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وشهد على توقيعه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وتضمنت اتفاقات أوسلو أيضاً الـ «بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية» الذي وقِّع في باريس في 29 نيسان/أبريل 1994، وضُمِّن في الملحق الرابع باتفاق أوسلو الأول.
3 يَستخدم هذا التقرير المصطلحات التالية: «الحكومة الفلسطينية» لوصف الكيان القانوني الذي يحكم دولة فلسطين؛ و«دولة فلسطين» لوصف مشاركة الحكومة في المجال الدولي بصفتها دولة تعترف بها الأمم المتحدة؛ و«الأرض الفلسطينية المحتلة» لوصف المساحة الجغرافية وتقسيم الأراضي الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي.
4 حتى منتصف عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022أ، ص. 1).
5 A/HRC/49/83، الفقرة 15.
6 1 January 2021–30 June 2022 data (OCHA, 2022a, pp. 1–2).
7 Gisha, 2021, p. 3.
8 Peace Now, 2022, pp. 2–4.
9 OCHA, 2022b, p. 1.
10 OCHA, 2022c, p. 1.
11 OCHA, 2021a, p. 2.
12 OCHA, 2021a, p. 2.
13 OCHA, 2021c, p. 1.
14 International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2021a, p. 16.
15 Shelter Cluster Palestine, 2022, p. 1.
16 OCHA, 2022d, p. 2.
17 UNFPA, 2021a, p. 7.
18 A/77/90-E/2022/66؛ وA/76/336.
19 OCHA, 2021d, pp. 11, 27–28.
20 OHCHR, 2022a, p. 1.
21 OCHA, 2022e, p. 1.
22 OCHA, 2022f, p. 1.
23 Amnesty International, 2021a, p. 3.
24 OCHA, 2022g, p. 2.
25 OHCHR, 2022b, p. 1.
26 European External Action Service Press Team, 2022, p. 1.
27 OHCHR, 2021a, p. 1.
28 OCHA, 2022d, p. 2.
29 Amnesty International, 2021b, p. 1.
30 Civicus, 2021, p. 4.
31 Addameer Prisoner Support and Human Rights Association, 2022a, p. 1.
32 A/HRC/49/25, para. 36.
33 WHO, 2022a, p. 1.
34 Physicians for Human Rights, 2021, pp. 9 and 11.
35 A/75/310, paras. 2 and 21.
36 PCBS, 2022b, p. 8.
37 International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2021a, p. 32.
38 UN-Women, 2021a, p. 16.

39 .PCBS and Palestinian Water Authority, 2021, pp. 1–2
40 .A/77/90–E/2022/66, paras 91 and 92; and UNDP, 2022, pp. 43–48
41 .UN-Women, 2022a, p. 30
42 .OCHA, 2021d, p. 23
43 .ICRC, 2020, p. 12
44 .MA'AN Development Centre, 2021, p. 2
45 .Gisha, 2020, p. 13
46 .Gisha, 2020, p. 4
47 .Adalah, 2022, p. 1
48 .HaMoked – Centre of the Defence of the Individual, 2022, p. 1
49 .A/76/433، الفقرة 13.
50 .WCLAC, 2021, p. 44
51 .WHO, 2022b, p. 6
52 .A/75/86-E/2020/62، الفقرة 2.
53 .OCHA, 2021d, p. 51
54 European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), 2020, p. 2.
55 .OCHA, 2022h, p. 1
56 .OCHA, 2021e, p. 1
57 .OHCHR, 2021c, p. 1
58 .OCHA, 2022i, p. 1
59 .WCLAC, 2022a, p. 30
60 .WCLAC, 2022b, p. 17
61 .Addameer, 2022b, p. 1
62 .Addameer, 2022c, p. 1، وA/77/90–E/2022/66، الفقرة 24.
63 .See CEDAW/C/PSE/FCO/1
64 .BJ/follow-up/State of Palestine/78
65 .CEDAW/C/PSE/FCO/1, para 14
66 .ICHR, 2020, p. 5
67 .PWWSD, 2022, p. 1
68 .International Labour Organization, 2022, p. 46
69 .State of Palestine Council of Ministers, 2022
70 WCLAC and the Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy (MIFTAH), 2020, p. 14.
71 .State of Palestine Ministry of Women's Affairs, 2020 الاطلاع على
72 .Doria Feminist Fund, 2022, p. 10
73 .UN-Women, 2022b, pp. 6 and 9
74 .PCBS, 2022a, p. 1
75 .PCBS, undated, p. 1
76 .UNRWA, 2021, p. 1
77 .World Bank, undated, p. 1
78 .PCBS, 2022c, p. 1
79 .PCBS, 2021a, p. 1
80 .Oxfam International, 2021, pp. 4 and 32
81 .HelpAge International, 2021, p. 1
82 .PCBS, 2021b, p. 13
83 .PCBS, 2021c, p. 1
84 .PCBS, 2021d, p. 1
85 .CARE and OCHA, 2020, p. 5
86 .PCBS, 2022a, p. 2
87 .WFP, 2020, p. 1
88 .UN-Women, 2022a, pp. 42, 56, 60
89 .Islamic Relief, 2020, p. 11
90 .PCBS, 2021b, p. 22
91 .PCBS, 2022c, p. 1
92 .UN-Women, 2021a, pp. 6, 13
93 .Abu Hamad and others, 2021, p. 9

94 .Aisha Association for Woman and Child Protection, 2020, p. 4
95 .Presler-Marshall, and others, 2021, pp. 19–20
96 .PCBS and UNICEF, 2021, p. 74
97 .UNFPA, 2021b, p. 1
98 .International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2021a, p. 55
99 .UNICEF, 2020, p. 27
100 .State of Palestine Ministry of Health and UNFPA, 2020, p. 6
101 .State of Palestine Ministry of Health, 2022, p. 60
102 .Health Cluster Occupied Palestinian Territory, 2022, p. 2
103 .UN-Women, 2021b, p. 4
104 .Ghandour, and others, 2020, p. 5
105 .OCHA, 2021d, p. 32
106 .UN-Women, 2021c, p. 12
107 .International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2021b, p. 20
108 .UN-Women, 2022a, p. 51
109 .GBV Sub-Cluster, UNFPA and Women's Affairs Centre Gaza, 2021, p. 4
110 .E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6, pp. 31–30
111 .Global Protection Cluster, March 2022, pp.6–5
112 WCLAC and Palestinian NGO Forum to Combat Violence Against Women (Al-Muntada), 2021, p. 3.
113 .UNFPA, 2021a, p. 13
114 .EuroMed Rights, 2021, p. 32
115 .Gibbs and others, 2020, pp.12–10
116 .OCHA, 2021d, pp.35–34
117 .E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.30, p. 39
118 .PCBS and UNICEF, 2021, p. 257
119 .WCLAC and Al-Muntada, 2021, p. 7
120 .WCLAC and Al-Muntada, 2021, p. 5
121 .Daher-Nashif, 2021, p. 13
122 .UN-Women, UNDP and UNFPA, 2022, p. 1
123 .PCBS, 2022b, p. 11
124 .PCBS, 2022b, p. 18
125 .PCBS, 2022b, p. 19
126 .UN-Women, 2021d, pp. 5, 41
127 .World Bank, 2022, p. 1
128 .PCBS, 2021b, p. 30
129 .Assaad, and others, 2020, p. 12
130 .PCBS, 2021b, p. 56
131 .World Bank, 2021, p. 12
132 .CEDAW Coalition, 2020a, p. 1
133 .UN-Women, 2020, p. 22
134 .UN-Women, 2022c, p. 8
135 .Oxfam International, 2021, p. 28
136 .E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6, p. 22
137 .E/ESCWA/CL2.GPID/2021/TP.6, p. 34
138 .UN-Women, 2021c, p. 17
139 .UN-Women, 2021c, p. 17
140 .ACAPS, 2021, p. 7
141 .UN-Women, 2020, p. 21
142 .UN-Women, 2022c, p. 6
143 .UN-Women, 2022b, p. 4
144 موقع اتحاد لجان المرأة الفلسطينية.
145 وبحلول آب/أغسطس 2022، كانت عدة جهات مانحة أوروبية قد استأنفت التمويل. German Federal Foreign Office, 2022, p. 1.
146 .PWWSD, 2022, p. 4
147 .CEDAW Coalition, 2020b, p. 5

يستعرض هذا التقرير أوضاع النساء والفتيات الفلسطينيات خلال الفترة تموز/يوليو 2020-حزيران/يونيو 2022، مع التركيز على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية. يبني التقرير نتائجه على بحوث أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ويسترشد بأحدث البيانات ليضيء على مختلف جوانب الوضع المعقَّد المحيط بالنساء والفتيات، فيكشف عن مَواضِعَ تَحَقَّقَ فيها تقدمٌ وأخرى واجهت التعثُّر، في سياق الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، والحصار المفروض على قطاع غزة.

ويبيِّن التقرير أيضاً أن النساء والفتيات الفلسطينيات لا يزلن يواجِهن، حتى في مجتمعاتهن، تمييزاً متجذراً، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وذلك في ظل الأعراف الذكورية، وديناميات النفوذ المجحِفة، والعثرات التي أعاقت دولة فلسطين عن مواءمة تشريعاتها وسياساتها الوطنية بالكامل مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). ويتناول التقرير أسباب هذا التعثُّر، التي تشمل تشرذم الأرض الفلسطينية، والعوامل التي تحول دون اجتماع المجلس التشريعي الفلسطيني. وعلى الرغم من تعدُّد الإجراءات التي اتخذتها حكومة دولة فلسطين خلال فترة التقرير، بما في ذلك إطلاق الخطة الوطنية الثانية للمرأة والسلام والأمن، لا يزال العنف ضد النساء والفتيات واسع الانتشار، ولا تزال ثمة حواجز عدة أمام مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية الكاملة.

2300188A